الحمد والثناء

الحمد لله رب العالمين ..

<< **الحمد لله فاطر السماوات الأرض جاعل الملائكة رسلاً أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع يزيد في الخلق ما يشاء إنَ الله على كل شيء قدير** >> الآية (1) من سورة فاطر .

الحمد لله مصّور الأجنة في الأرحام ، منزل الكتاب ، هازم الأحزاب ، رب كل شيء ومليكه ..

اللهم لك الحمد حتى ترضى ، ولك الحمد إذا رضيت ..

اللهم لك الحمد حق حمدك شكرا واستزادة ..

اللهم لك الحمد والثناء ، لا نحصي عليك ثناءا كما أثنيت أنت على نفسك .. فنثني عليك بما أثنيت به على نفسك ، وبما أثنى به عليك ملائكتك ، والأنبياء والمرسلون ، وأولو العلم ..

اللهم لك المنة العظمى علينا في أن وفقتنا في الوصول إلى هذا المستوى ولإتمام هذه المذكرة ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ..

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد و تسيير بترولي

بعنوان :

أثر الأزمات الإقتصادية على قطاع المحروقات في الجزائر

من إعداد الطالبين :

- ✓ علالي جمال الدين
- ✓ شوالة محمد الطاهر

تحت إشراف الأستاذ:

خليفة خميسي

السنة الجامعية:2013/2012

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

اهدي هذا العمل إلى:

من ربتني و أنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات ، إلى اغلي إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي

وإلى إخوتي

إلى من عمل معي بكد بغية إتمام هذا العمل ، إلى صديقي ورفيق دربي

محمد الطاهر شوالة

إلى الأصدقاء

إلى جميع الأساتذة الذين كانوا سبب في وصولي إلى هذا المستوى والى الأستاذ المحترم **خميسي خليفة**

الذي ساعدنا في إتمام هذا العمل المتواضع.

جمال الدين

الإهداء

إلى التي رفع الله مقامها و جعل الجنة تحت أقدامها أولى الناس بصحبتي إلى نبع الحنان الصافي ذلك القلب الكبير و تلك النعمة الغالية الطاهرة صاحبة الفضل علي التي مهما فعلت و قلت و كتبت لن أوفيها حقها لأزلي و لن أرد لها فضلها الأبدي والدتي العزيزة حفظها الله و أطال في عمرها.

إلى من يعجز اللسان و يجف القلم عن وصف جميله الذي أنبتني نباتا حسنا و كان لي سراجا منيرا أبي الفاضل أطال الله في عمره.

إلى من شاركوني أفراحي و أحزاني و كانوا لي سندا في هذه الحياة إخوتي حفظهم الله.

إلى كل من علمني في جميع مراحل دراستي.

إلى صديقي ورفيق دربي جمال الدين

إلى جميع من عرفت معهم معنى الصداقة.

و إلى كل عزيز في القلب لم يذكره اللسان.

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي مع اعز معاني الحب و التقدير و رمز اعتراف بالجميل.

✍ محمدالطاهر.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات و بنوره تنزل البركات

نتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في مديد العون لانجاز هذه المذكرة

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف : "خميسي خليفة "

عرى ما تقدم به من إرشادات ونصائح لإثراء هذه المذكرة وإضفاء الطابع العلمي المنهجي عليها

و كما نشكر أيضا جميع أساتذة تخصص تسيير واقتصاد بترولي .

محمد الطاهر.جمال الدين

الفهرس

الحمدوالثناء..... VII

الإهداء1..... VII

الإهداء2..... VII

الشكر VII

قائمة الجداول والأشكال البيانية..... VII

الفهرس..... VII

مقدمةعامة ..... أ

الفصل الأول: قطاع المحروقات في الجزائر(تاريخه وإمكانياته وأهميته.).

تمهيد.....02

المبحث الأول: **الطاقة وأهميتها الاقتصادية** 03

المطلب الأول: مصادر الطاقة.....04

المطلب الثاني : ارتباط الطاقة بالنمو الاقتصادي 05

المطلب الثالث: أهمية البترول في الاقتصادالجزائري.....07.

المبحث الثاني : الجزائر دولة نفطية.....08

المطلب الأول : المراحل الأولى للبترول الجزائري.....09

المطلب الثاني : تأميم المحروقات 10

المطلب الثالث : الانضمام إلى منظمة الأوبك.....15

المبحث الثالث: الجباية البترولية.....18

المطلب الأول: عموميات حول النظام الجبائي الجزائري.....19

المطلب الثاني: إشكالية حساب الجباية البترولية.....19

المطلب الثالث: أهمية ومكانة الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني.....21

خلاصة الفصل الأول.....22

الفصل الثاني: الأزمات الاقتصادية وأثرها على إنتاج النفط والاقتصاد الجزائري.

تمهيد.....24
المبحث الأول: أثر الأزمات الاقتصادية على إنتاج واحتياطي النفط خلال الفترة (1970-1985) 25
المطلب الأول: الصدمة النفطية الأولى(1973- 1974) 25
المطلب الثاني:الصدمة النفطية الثانية(1979- 1980) 28
المطلب الثالث:إنتاج واحتياطي النفط خلال (1970- 1985) 30
المبحث الثاني: أثر الأزمات الاقتصادية على إنتاج واحتياطي النفط خلال الفترة(1986-1999). 35.
المطلب الأول: الصدمة النفطية المعاكسة سنة 1896.....35
المطلب الثاني:الصدمات النفطية خلال الفترة (1990- 1999) 39
المطلب الثالث: آثار أزمة 1998 على الاقتصاد الجزائري.....42
المبحث الثالث : أثر الأزمة المالية العالمية 2007 على الاقتصاد الجزائر 44
المطلب الأول : الأزمة المالية العالمية 2007.....44
المطلب الثاني: أسباب تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية.....51
المطلب الثالث : آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري 52
خلاصة الفصل لثاني.....55
الخاتمة عامة.....57
المصادر والمراجع.....59

المقدمة

مقدمة عامة:

إن الحديث عن البترول ليس بجديد، فكثير من الدراسات تطرقت إلى هذا الموضوع كمادة للبحث والاهتمام شغلت – ولا تزال –بال الاقتصاديين والسياسيين على السواء، يتناولونه من زوايا مختلفة لميزة المحروقات ودورها الحاسم كطاقة لها أهميتها الكبيرة في التطور الاقتصادي والاجتماعي على المستوى العالمي ومكانة أساسية في اقتصاد الدول المصدرة لها، حيث بات هذا الدور من المسائل التي لا تحتاج إلى برهان.

على المستوى العالمي، فإن النفط ينال اهتمام الدول الصناعية المعنية بالاستيراد بالخصوص لما يمثله لها من أهمية اقتصادية، سياسية وعسكرية، ومع نمو الاقتصاد العالمي ونشوء أقطاب اقتصادية تنافسية زادت أهمية النفط فوضعت له إستراتيجيات متعددة غايتها الأساسية هو كيفية النفاذ إلى الموارد الطبيعية النفطية للدول المنتجة والسيطرة على المخزون العالمي وتأمين إمدادات النفط إليها، حيث باتت مسألة تأمين النفط بالنسبة لها مسألة حيوية ومصيرية.

وعلى المستوى المحلي، فقد كان اعتماد الجزائر منذ الاستقلال على ثروة النفط أساسيا خلال مسيرتها التنموية، وخاصة في فترة السبعينات وبداية الثمانينات باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لغرض تحقيق أهداف التنمية، وكان ذلك في ظل توجهات سياسية واقتصادية تختلف عن التوجهات الحالية، غير أن التحولات الاقتصادية العالمية وتحدياتها التي لم تكن الجزائر بمنأى عنها من جهة، والأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي مست الجزائر بسبب تراجع الأسعار والإنتاج في منصف الثمانينات وما بعدها ومن جهة ثانية، أدت إلى اتخاذ قرارات جذرية في المجال الاقتصادي بالخصوص تمثلت في إنهاء أسلوب التسيير المركزي الموجه للاقتصاد والذهاب نحو الخوصصة وتحرير الاقتصاد الوطني.

لقد تغير موقف الدولة الجزائرية بعد ذلك، وهي كغيرها من الدول ترى أن إنه لابد من التعاطي الإيجابي مع التحولات الاقتصادية الدولية، وبات واضحا أن الجزائر تسعى للاستفادة من الفرص التكنولوجية والخبرة التي توفرها الشركات العالمية بغية تنمية مواردها الاقتصادية، فأقدمت على تغيير شروط وقوانين الاستثمارات بما فيها قوانين استغلال قطاع النفط، وهو القطاع الذي يقوم عليه الاقتصاد الوطني، وسمحت للقطاع الخاص المحلي والأجنبي خصوصا بالدخول ومزاولة النشاط والاستغلال.

تحديد صيغة الإشكالية:

بهدف إنهاء الجمود في التسيير بسبب هيمنة الدولة واحتكارها لقطاع المحروقات منذ تأميمها في بداية السبعينات، ومع تراجع لإمكانيات المالية وضعف القدرات التكنولوجية، موازاة مع ظاهرة التحولات العالمية وانتشار العولمة، كان قرار التحول نحو اقتصاد السوق وفتح مجال استغلال النفط للشركات العالمية التي تمتلك التكنولوجية المتقدمة والتمويل اللازم، للاستفادة في رفع القدرات الإنتاجية النفطية للبلاد وحجز مكانة قوية في السوق الدولية، لكن دخول الشركات العالمية بقوة والاستفادة من الأوضاع الجديدة، يقابله في نفس الوقت خطر فقدان السيطرة التامة على أهم قطاع اقتصادي في الجزائر وهو قطاع المحروقات، باعتباره المورد الأساسي للتدفقات المالية الذي تعتمد عليه كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية .وباعتبار أن الاقتصاد الوطني هو اقتصاد أحادي يرتكز على النفط، فقد يصبح تدريجيا تحت سيطرة الشركات العالمية وما قد يترتب عن ذلك من أثار سلبية.

ووفق هذا المنظور يمكن طرح الإشكالية كالتالي:

"إلى أي مدى يمكن للدولة الجزائرية أن تفقد سيطرتها ورقابتها على ثرواتها النفطية في ظل الأزمات الاقتصادية وفتح مجال المحروقات للشركات العالمية مما قد يجعل مستقبل قطاع النفط الجزائري معرضا لمشاكل حقيقية في ظل هذا التوجه"؟

ومن هذه الإشكالية تطرح أيضا أسئلة فرعية أخرى منها على الخصوص:

-ما هي الانعكاسات المحتملة على لاقتصاد الوطني وعلى استنزاف الثروة النفطية ؟

-وما هي المزايا التي ستحصل عليها الجزائر من جراء فتح النشط البترولي للاستغلال الأجنبي؟

-ثم ما مدى تأثير **الأزمات الاقتصادية** في الطاقة على المستوى العالمي في الطلب على المحروقات الجزائرية ؟ إلى غير ذلك من التساؤلات...

2-أسباب اختيار الموضوع:

هو موضوع اقتصادي هام وتكمن أهمية دراسته في أنها تبرز التحديات التي سيواجهها الاقتصادي الوطني بشكل عام وقطاع المحروقات بشكل خاص.

-بالرغم من الدراسات والأبحاث في الفترات السابقة التي تناولت الموضوع من زوايا مختلفة لا يزال هذا القطاع يستقطب فضول الباحثين والدارسين لما يتميز به من التنوع وعدم الاستقرار؛

-اختلاف الآراء حول موضوع تحرير قطاع المحروقات في الجزائر بين مؤيدين ومعارضين، والنتائج المتوقعة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني؛

قطاع المحروقات الجزائرية في ظل الأزمات الاقتصادية

-توسيع الدراسات بالعربية في الجزائر حول هذا الموضوع الحساس.

3-أهداف البحث:

إن دراسة موضوع أثر الأزمات الإقتصادية على قطاع المحروقات الجزائري يتطلب البحث المعمق للوقوف على نتائجه (الإيجابية والسلبية)،وإبراز نمو إنتاج قطاع المحروقات.

4-المنهج المتبع:

تستند الدراسة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي كركيزة أساسية في هذا البحث .وبغرض الإحاطة بإشكالية البحث ارتأينا تقسيم العمل بالكيفية الموالية:

الفصل الأول : تحت عنوان :**المحروقات في الجزائر :تاريخها، أهميتها وإمكانياتها،** سينصب الاهتمام على مصادر الطاقة وأهمية البترول خاصة، وتقديم لمحة على الجانب" التاريخي "للبترول عالميا ومحليا، والعوامل المؤثرة في سوق النفط .مع التعرض لحجم وإمكانيات الجزائر البترولية والغازية وتطورها ومزاياها وأهميتها التنافسية مقارنة بالدول المصدرة الأخرى، والتحاق الجزائر بمنظمة الأوبك وأهمية المنظمة

الفصل الثاني : تحت عنوان **الأزمات الإقتصادية وأثرها على قطاع المحروقات الجزائري** سينصب الاهتمام على **أثر الأزمات الإقتصادية في إنتاج واحتياطي النفط خلال فترات الأزمات الإقتصادية** وتقديم لمحة على أهم الصدمات النفطية العالمية وأثرها على الأقتصاد الجزائري ومدى تأثر الإقتصادالوطني بأزمة المالية العالمية والإجراءات التي إخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية

الفصل الأول: قطاع المحروقات في الجزائر(تاريخه وإمكانياته وأهميته).

تمهيد:

يلعب قطاع المحروقات دور مهم في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة، غير أن هذه الثروة كانت محتكرة من طرف الشركات مما دفع بالجزائر إلى استرجاعها عن طريق التأميم واستغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني من أجل صناعة وطنية قوية.

فقد اتجه اهتمام الجزائر إلى التصنيع منذ استرجاع سيادتها حيث تساهم صادرات المحروقات بأكثر من 90% من إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، بحيث تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية.

استنادا لما سبق يتسنى لنا الحديث في الفصل الأول باعتباره فصل تمهيدي عن تقديم عام للطاقة وأهميتها الاقتصادية وأيضا عن أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري، أما في المبحث الثاني، فقد ارتأينا توضيح المراحل التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر والانضمام إلي منظمة الأوبك

أما في المبحث الثالث والأخير فسندرس الجباية البترولية ومكانتها في الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: الطاقة وأهميتها الاقتصادية.

تمثل الطاقة محل اهتمام الإنسانية حديثا - كما كانت قديما أيضا -لما لها من دور أساسي وضروري للمجتمعات وتسهيل حياة الإنسان، وقد تطور استخدام الطاقة وتنوعت استعمالاتها مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للشعوب، سواء من حيث تعدد مصادرها وكفاءتها أو من حيث تطور استهلاكها ومجالات استعمالاتها المختلفة.

وفي عصرنا الحديث، حظي النفط خاصة كمصدر أساسي للطاقة من بين المصادر الأخرى بأهمية بالغة لم ينلها أي منتوج آخر طوال القرن العشرين، وقد دخلت البشرية القرن الحادي والعشرين ولا يزال النفط يأتي في المقام الأول من حيث الأهمية، بل تعمقت مكانته كسلعة اقتصادية ومادة إستراتيجية حيوية لكل دول العالم بمختلف مستويات نموها، وأصبح للنفط في الوقت الراهن الدور المباشر في إدارة عجلة النمو الاقتصادي، وفي تحريك وقائع الصراعات العالمية بسبب حاجة العالم المتنامية من الطاقة التي يفرضها التطور الاقتصادي والاجتماعي والنمو الديمغرافي.

تعريف الطاقة :تعرف الطاقة على أنها " عبارة عن قابلية الشيء على إنجاز عمل ما والناجمة عن القوة الكامنة في الشيء[1] ."أي أنها تعبير عن علاقتها بالعمل الذي تنجزه، وهي مرتبطة بمفهوم التحويل في الشكل الطبيعي لمصدر الطاقة – أو استهلاك المنتوج – وما ينجزه استهلاك هذا المصدر وتحويله إلى جهد وعمل وما يطلقه من طاقة حرارية على الخصوص لأنها المعنية والمستخدمة في مجال المحروقات والتي تقاس بوحدة الحرارة البريطانية كمقياس عالمي BTU* .

أما عن الطاقة ضمن الاستخدام الاجتماعي فتطلق على كل ما يندرج ضمن مصادر الطاقة من حيث إنتاجها، استهلاكها وحفظها، حيث أن جميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية تتطلب مصدرا من مصادر الطاقة، ولذلك فإن استغلالها وتوفرها يتطلب جهدا إنسانيا كبيرا ومعقدا، سواء من حيث صعوبة تأمينها الدائم أو ترشيد استهلاكها أو من حيث القدرة على تحمل تكاليف الحصول عليها . فالطاقة هي من جهة عامل من عوامل الإنتاج، إذ يؤمن استهلاكها سير وعمل الأنشطة الاقتصادية الهامة في المجتمع مثل قطاعات الصناعة والنقل وغيرها، وهي في نفس الوقت نشاط اقتصادي قائم بذاته يخضع لأساليب الدراسة والتحليل الاقتصادي.

المطلب الأول: مصادر الطاقة.

1- .محمد أحمد الدوري : محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، . 1983 ص176 .

يستخدم الأفراد حسب مستوى دخلهم وتطورهم الاقتصادي والاجتماعي مصادر مختلفة من الطاقة ويمكن تقسيمها بحسب مصادرها إلى قسمين رئيسيين هما[1].

أولا : مصادر الطاقة التقليدية :

وهي المستخرجة من استعمال منتجات الطبيعة مثل الفحم الحطبي والمخلفات الزراعية والحيوانية.

وبالرغم مما يظهر من بدائية هذه المصادر، إلا أن نصف سكان العالم حتى 1992 يستعمل حصريا هذا النوع من الطاقة.

وبسبب عدم قدرة المناطق الريفية الحصول على الطاقة الحديثة التي تشبع حاجياتها، فإنها تلجأ إلى تعويضها باستهلاك المنتجات الغابية، وهذا ما يجعل توفر واستهلاك الطاقة لديها متعلق بتوفر الغابات التي هي آخذة في التراجع سنة بعد أخرى.

إن الاعتماد في النشاط الزراعي على الطاقة من قوى الحيوان أو الإنسان دور كبير في المناطق الريفية للدول المتخلفة، ولكنها أخذت هي الأخرى تترك مكانها تدريجيا للآلة من أجل تحسين إنتاجية العمل الزراعي الذي توفره التكنولوجيا المتطورة، كما أن مصير المصادر التقليدية خاصة الغابية منها محكوم عليه[2]:

-إما بالزوال وذلك بالقطع الجائر للأشجار، لأن معدل إعادة التشجير لا يتعدى 1 % مما يقطع من الغابات في العالم.

-وإما ستصبح صعبة التسيير والتحكم حتى تستطيع ضمان توفرها الدائم.

هذه الأنواع من الطاقة هي طاقات تقليدية ومتجددة، لها مكانتها الأساسية في البلدان المتخلفة، تعينها على توفير الضروري من الطاقة اللازمة للسكان، وهي – وإن كانت بدائية ولا تلبي متطلباتهم بالقدر الكافي – لكنها في المقابل لا تخضع لعراقيل التمويل والتكنولوجيا المتطورة كما هو الحال بالنسبة لمصادر الطاقة الحديثة.

ثانيا : مصادر الطاقة الحديثة.

تشمل الطاقة الحديثة مجموعة من المصادر منها":

Abdelhamid MEDFOUNI: L'économie industrielle dans la filière gaz naturel dans les pays sous

Thèse présentée pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'état es sciences économiques, Université de Constantine

.p.7.2002 .

Ibid, p. 9

مصادر الطاقة غير المتجددة الناضبةوتسمى أيضا" الأحفورية.

وهي الفحم الحجري والبترول والغاز، وكذا الطاقة النووية مثل: خامات اليورانيوم؛

مصادر الطاقة المتجددة وهي المنتجة من مصادر طبيعية متجددة باستمرار غير ناضبة كالطاقة الشمسية وطاقة من حركة الرياح والقوى الهيدرومائية والطاقة الجيو–حرارية والطاقة المستخرجة من المنتجات الزراعية وغيرها.

إن جميع أنواع الطاقة الحديثة سواء منها الناضبة أو المتجددة، تشترك كلها في كونها بحاجة إلى استعمال قدر من التكنولوجيا من أجل توفيرها والاستفادة منها، ويبقى الرهان هو في كيفية الحصول على واحدة أو أكثر من هذه الأنواع الحديثة من الطاقات والتكاليف اللازمة لها والمزايا التي توفرها.

استبعاد المصادر التقليدية بسبب ضرورة التطور الاقتصادي والاجتماعي يفرض السعي وراء اكتساب واستخدام الطاقات الحديثة، لأن استعمالها يمثل مستوى معينا من النمو والرقي لكل من سكان الريف والحضر على السواء، فهي تلبي حاجات النمو الصناعي واستخدامات السكان من الطاقة التي يفضلونها، وفي المكان والزمان الذين يرغبون فيهما، تبعا لمستوى نمو الإنتاج والتطور الاجتماعي والإمكانيات المتاحة لكل بلد.

المطلب الثاني : ارتباط الطاقة بالنمو الاقتصادي .

إذا كانت الطاقة عاملا ضروريا لحياة الإنسان، فهي تستخدم في نفس الوقت كمؤشر ومقياس للتطور الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، خاصة ما يتعلق باستهلاك الطاقات الحديثة، لكن الناس ليسوا كلهم متساوين فيما يحصلون عليه من الطاقة، ففجوة التفاوت في استهلاكها بين سكان الريف والحضر وبين الأغنياء والفقراء كبيرة وتزداد اتساعا .فالفرد في أفريقيا يستهلك 2.8 مرات أقل من متوسط الاستهلاك العالمي ومن 7 إلى 14 مرة أقل من الفرد الأوربي[1] .كما أن هناك أكثر من 2 مليار من البشر في العالم لا يحصلون على الطاقة التي تلبي حاجاتهم من التنمية الاقتصادية وتوفر لهم خدمات الرفاهية.

يرتبط نمو استهلاك الطاقة بالنمو الاقتصادي، فكلما زاد استهلاك دولة من الطاقة، دل ذلك على نموها الاقتصادي والاجتماعي، غير أن استهلاك الطاقة ليس دائما دالة النمو الاقتصادي، لأن الزيادة في استهلاكها مرتبط أيضا بالنمو الديمغرافي المتزايد .فمشكلة الطاقة لدى الدول المتقدمة مرتبطة بالزيادة في الرفاهية، وتطرح من زاوية تختلف عنها لدى الدول المتخلفة التي تعاني من نمو سكاني متزايد، ومن هنا قد تأتي بعض الصعوبة في تقدير العلاقة بين هذين المتغيرين :ارتباط مؤشر معدل استهلاك الطاقة بمعدل نمو الدخل القومي لدى مختلف الدول.

كما يلاحظ أيضا أن متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تؤدي في مراحلها الأولى إلى الزيادة السريعة في استهلاك الطاقة وذلك بسبب إقامة صناعات متعددة وحركة التعمير وإنشاء المدن وارتفاع الدخول مما

[1] – J. P. FAVENNC et J. B. DUBREUIL, Quelle énergie pour l'Afrique, in: Revue Medenergie, N°16, Juillet 2005, p. 66

يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الطاقة، ولكن مع التطور الاقتصادي والاجتماعي يزداد الإقبال على السلع والخدمات التي لا يتطلب إنتاجها سوى مستويات قليلة من الطاقة وهذا يعكس في النهاية علاقة متغيرة وليس علاقة خطية ثابتة بين نمو استهلاك الطاقة ونمو الناتج المحلي[1] .والجدول أدناه يبين العلاقة بين النمو الاقتصادي والزيادة في معدل استهلاك الطاقة على المستوى العالمي ولدى مجموعة الدول الصناعية الغنية ومجموعة الدول النامية.

المطلب الثالث: أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري.

تكمن أهمية النفط الاقتصادي في أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة، بحيث أنه سلعة إستراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب على السواء فهو أهم عناصر التقدير الإستراتيجي للدول، وعليه تستند قوة الدول ومن خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره وذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها.

وتكمن أهميته أيضا في حقيقتين:

أولها كونه مصدر الطاقة ويحظى بمكانة متميزة بين مجموع هذه المصادر الناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة تتمثل في درجة الاحتراق العالمي وارتفاع معامله الحراري ونظافة استخدامه، وسهولة نقله وتخزينه وانخفاض تكاليف إنتاجه إلى ما يتيحه من مزايا أخرى.

وثانيهما لأنه مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وتتمثل هذه الصناعات القائمة أساسا على النفط في صناعات زيوت التشحيم والورق والمطاط والمنظفات الصناعية ... إلى جانب بعض الصناعات الغذائية أيضا.

بالإضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات إذ أنه حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من نفط وغاز طبيعي، والثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكون أكثر من 60% من الإيرادات المحلية للميزانية العامة، مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز، كما أنه يلعب دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمل، وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية، ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة.

وتمكن أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري فيما يلي:

أ - المحروقات والجباية البترولية والتجارة الدولية:

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97,5% من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، ومما يمكن استنتاجه من صادرات الجزائر أنها

[1] حسين عبد الله :البترول العربي :دراسات اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، . 2003 ص13 .

اعتمدت التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول، أما بالنسبة للجباية البترولية والتي تعتبر طرف مهم في عملية تطوير الاقتصاد الوطني، وتوجيه ودفع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، إذ تتضح أهميتها في تمويل نفقات التجهيز، ففي سنة 2001 مثلا ساهمت بـ 66% من مداخيل الدولة الضريبية،[1] فهذه الحصة تعكس عدم استقرار الإنتاج الزراعي وهشاشة الخدمات والصناعة الحديثة، كما تساهم الجباية البترولية في إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات.

ب -المحروقات والقطاع الصناعي

تكمن أهمية المحروقات في المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات، وفي التحويلات البتروكيماوية، كما تستعمل المحروقات كمادة أولية وسيطية في الكيمياء العضوية كتكرير البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية (كالبنزين، البوتان، الزيوت)، حيث استطاعت الجزائر تحقيق الكثير من النمو.

المبحث الثاني : الجزائر دولة نفطية

تطلق صفة الدولة النفطية على بلد ما عندما:

- يكون منتجا ومصدرا صريحا لكميات هامة من البترول الخام كمادة أولية مهيمنة على الصادرات.
- يعتمد الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم بصفة أساسية على الريع البترولي.
- يعتمد من اجل استغلال النفط في جميع مراحله – استكشاف، استخراج ونقل – بصفة كبيرة على
- تقنيات الشركات العالمية، أي دولة تفتقر إلى التطور التكنولوجي.

فعنصر إنتاج البترول وتصديره لا يعطي صفة" الدولة النفطية"، لأن هناك دولا منتجة ومصدرة للبترول أو الغاز ولا تعتبر دولا نفطية، مثل النرويج وهولندا وروسيا، لأن اقتصادياتها قائمة على تنوع النشاطات الاقتصادية وتتحكم في تكنولوجيا الاستغلال .ولذلك فالجزائر بهذه الصفات تعتبر إحدى الدول النفطية، وهي أيضا أحد أعضاء منظمة الأوبك النشيطين، مع أن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية متنوعة يمكن أن تشكل روافد قوية للاقتصاد الوطني إلى جانب ثروة النفط.

[1] سهري محمد أبو العلا :مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية القاهرة، . 1996 ص 14.

المطلب الأول : المراحل الأولى للبترول الجزائري.

تاريخ وجود النفط في الجزائر أو تاريخ اكتشافه، فهو طبعا موجود جيولوجيا منذ القدم، وتمت ملاحظته على الطبيعة باستغلال" عيون النفط " منذ العهد الفينيقي ثم العهود التالية لها من الرومان والعرب والأتراك [1]. وطوال هذه العصور، كان النفط في شكله الخام(أو القار) يستعمل في أغراض مختلفة.

وبعد وقوع الجزائر في قبضة الاحتلال الفرنسي، تولت هذه الأخيرة مهمة تسيير البلاد والتحكم في ثرواته، ومع التطور الصناعي العالمي وظهور أهمية البترول، حتم على فرنسا التي لها مستعمرات واسعة وتقوم باستغلال ثرواتها الطبيعية أن تبحث عن المصادر الطاقوية فيها، فكان ظهور أثار النفط في مناطق مختلفة من الجزائر دليلا على أن الطبيعة الجيولوجية للأرض الجزائرية ستكون واعدة مستقبلا في إنتاج المحروقات ومحفزا على بداية عمليات البحث والتنقيب عن هذه الثروة الثمينة.

أولا : اكتشاف النفط في الجزائر.

أما من حيث الاكتشاف التجاري وبداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر فقد كان مع بداية القرن العشرين حيث حفرت في شمال البلاد بعض الآبار القليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات نفطية كانت بادية على سطح الأرض،(مثل بئر تليوانيت) جنوب غرب غليزان المكتشف حوالي سنة 1915 ، وواد قطرين (جنوب سور الغزلان)هذه الاكتشافات الأولية كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث و التنقيب.

أما تاريخ إنتاج النفط، والذي يمكن اعتباره تاريخ النفط الفعلي للجزائر، فلم يكن سوى عام1956 إن المحفز على الاستكشاف والتنقيب جاء بعد انهزام فرنسا في الحرب العالمية وظهور أهمية النفط خلال وبعد الحرب، فباشرت الاستكشاف من جديد وتم استغلال بئر بترولية بواد قطرين المعروف، والذي أنتج خلال الفترة من 1949 إلى 1956 كمية 308.7 ألف طن وهي كمية متواضعة نسبيا مع ملاحظة أنه كان ينتج نفطا ذا جودة عالية.

وبداية من الخمسينات ازدادت اهتمامات فرنسا من أجل استغلال الثروة البترولية في الجزائر .ففي أكتوبر 1952 أعطيت رخص التنقيب للشركة الفرنسية للبترول(CFP)وللشركة الوطنية للبترول بالجزائر SN) (REPALثم لشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء ،(CREPS).

وفي سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر بترولية هامة في الصحراء الجزائرية هو حقل" عجيلة"، وفي نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل" حاسي مسعود "وذلك في جوان 1956[2]وهي

---

[1]- Rabah MAHIOUT: OP. cit, p. 106

[2] لقاسم زيلي :دور المحروقات في تمويل التنمية" حالة الجزائر"، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة باتنة، السنة الجامعية 1994-1995ص169.

السنة التي يؤرخ بها لبداية عهد البترول في الجزائر .وكان لقيام ثورة التحرير وشدتها في شمال البلاد من العوامل التي سرعت الاتجاه صوب الصحراء الكبرى (على أمل فرنسي لفصلها عن الجزائر مستقبلا)، وهي مساحة مترامية الأطراف، إذ تمثل أكثر من % 80 من مساحة القطر الجزائري المقدرة ب 2.381.741 كلم .2 ثم توالت الاكتشافات وبدأ الإنتاج والتصدير الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن سنة 1962ووصل حجم التصدير بعد الاستقلال إلى 47 مليون طن سنة 1969 ويقدر إنتاج الجزائر سنة (2005من البترول الخام 63 مليون طن سنويا (حوالي 1.350 مليون برميل يوميا)والإنتاج الإجمالي من الغاز الطبيعي 152 مليار متر مكعب[1] (القابل للتسويق منه يقدرب 89.2 مليار متر م 3 سنويا والصادرات حوالي 64.3مليار متر مكعب.) وتتبع الجزائر حاليا سياسة نفطية جادة تسعى إلى زيادة الإنتاج والتصدير وضمان حصتها في الأسواق العالمية، خاصة السوق الأوربية والأمريكية .وتهدف أن تصل بصادراتها من الغاز إلى ما يقارب 100مليار متر مكعب بحدود 2010 ، ومن البترول (الخام والمكرر)إلى طاقة إنتاجية تصل إلى 2 مليون برميل يوميا.

ثانيا : تأسيس الشركة الوطنية" سونطراك.

بعد الاستقلال مباشرة اتجهت الجزائر صوب قطاع المحروقات الذي بدأت أهميته تتضح في الاقتصاد الوطني، ولكن مع احتكار الشركات الأجنبية(الفرنسية خاصة)لمجمل الأنشطة البترولية، قررت الدولة إنشاء شركة وطنية تتولى كسر الاحتكارات الأجنبية، فقامت بتأسيس الشركة الوطنية سوناطراك بتاريخ 1964/12/31، إذ لابد لكل دولة مصدرة للبترول أن تكون لها سياستها البترولية المستقلة وشركتها الوطنية تكون قادرة على الصمود في وجه الاحتكارات وتحمي مصالحها.

وكان من مهام شركة سونطراك القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل وتسويق المحروقات الجزائرية . هذه الشركة التي بدأت بإمكانيات قليلة خاصة الإطارات المدربة، استطاعت أن تشق طريقها وتتطور لتصبح أكبر وأهم شركة في الجزائر بل وتحتل الآن المرتبة الأولى أفريقيا والمرتبة 12 في مجال البترول عالميا.

يجب أن نشير أنه قبل قرارات التأميم الشهيرة في24 /1971/02 كانت الجزائر قد باشرت سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات، بدأ بالنقل أولا ثم التنقيب والإنتاج لاحقا بأسلوب متبع منذ تأسيس شركة سونطراك .منها القيام بتشغيل أنبوب نقل البترول في سنة 1966 ثم شراء حقوق بريتش بتروليوم (B.P) في جانفي 1967 ، وتأميم كل شركات التوزيع في أوت 1967 ، كما قامت بعملية شراكة بنسبة(/51 49%)(الأولى من نوعها في الجزائر) بين سونطراك وشركة" غيتي "الأمريكية .وعند نهاية 1967 كانت الجزائر تشرف على حوالي % 75 من النقل و % 65 من البحث والتكرير وكامل الرقابة على التوزيع.

المطلب الثاني : تأميم المحروقات.

[1] 26- SONATRACH : Rapport annuel 2005, www.sontrach-dz.com

التأميم هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخواص إلى ملكية الدولة، إما ملكية تامة أوبأغلبية أسهمها أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية دون السماح لأطراف أخرى سواء أكانت محلية أو دولية بالعمل فيها .والتأميم ليس له دائما أسبابا أيديولوجية، فكثير من الدول الرأسمالية العريقة اختارت إدراج صناعات

أو مؤسسات معينة واسعة الاستعمال أو مهمة في اقتصادها ضمن القطاع العام، مثل المناجم أو السكة الحديدية وشركات الكهرباء والغاز وشركات الطيران وغيرها، والتي تعتبرها من رموز السيادة.

أولا : دواعي وأسباب التأميم في قطاع البترول.

يحظى النفط بالأولية في التأميم قبل الصناعات الأخرى لأن هناك من الدوافع والأسباب الهامة ما يجعل الدول المنتجة تقدم على تأميمه وضمه إلى القطاع العام، بغض النظر عن التوجهات الاقتصادية والسياسية لهذه الدولة أو تلك .ومن هذه الدوافع ما يلي:

- الصفة المميزة للبترول الذي أصبح محرك النشاط الصناعي الدولي.
- المدى الواسع الذي بلغته سيطرة الشركات العالمية من الاحتكار لجميع مراحل صناعة البترول.

-تحقيق المساواة الاجتماعية بواسطة إعادة توزيع العائدات المتأتية من النفط، وهو أكبر مصدر مالي يحقق هذه الغاية من غيره من النشاطات الاقتصادية الأخرى.

-الرغبة في زيادة الادخار ومن ثم الاستثمار، على اعتبار أنه كلما اتسع القطاع العام سهل ذلك على الحكومة زيادة مواردها المالية وزيادة معدلات الادخار عن طريق التدخل في توجيه ورفع الأسعار.

- توجيه الاستثمار، لأن تحكم الدولة في قطاع البترول يسهل لها التوسع في الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات التي تخدم الاقتصاد الوطني وصناعة النفط على الخصوص مصدر التمويل الأساسي.

مع الإشارة أن زيادة العائدات المالية قد لا تتحقق دائما، وذلك بسبب موانع سياسية واقتصادية تحول دون التحكم في تحديد الأسعار، كما أن توجيه الاستثمار قد تعوقه كذلك مشكلات تكنولوجية لا تستطيع الدول النامية توفيرها إلا بالمساعدة الأجنبية.

للأسباب المذكورة أعلاه، كان هدف السيطرة على قطاع النفط من ضمن أولويات الدول النامية المصدرة باختلاف توجهاتها السياسية ونظمها الاقتصادية، وذلك توطيدا لاستقلالها السياسي والاقتصادي، وهو ما عرف ب" الوطنية النفطية معني أن الاستقلال السياسي يبقى ، ناقصا ما دامت الدولة الوطنية لا تسيطر على كامل ثرواتها الطبيعية والنفطية بالخصوص .فعليها تحرير ثروة البترول من الإستعمار لأنه المصدر الأساسي للتنمية الاقتصادية.

وبخصوص الجزائر التي اختارت النهج الاشتراكي منذ استقلالها، فقد كان العامل الأيديولوجي مساعدا لقرار التأميم، على أساس أن الأهداف الاشتراكية لا يمكن بلوغها إلا عن طريق تأميم وسائل الإنتاج والتوزيع العادل للثروة.

لقد نص مؤتمر طرابلس 1962 على وجوب تأميم كامل للثروات المنجمية ومنها المحروقات،وبالرغم من ذلك فإن" اتفاقيات إفيان "أعطت ضمانات واسعة للشركات البترولية الفرنسية تلزم الجزائر حفظ حقوق الشركات الأجنبية وبنفس الشروط التي تعاقدت بها مع فرنسا، بما فيها النظام الجبائي المطبق على هذه الشركات والذي لم يعد يتماشى ومصالح الجزائر.

لقد بقي أثر الصناعة النفطية بعد الاستقلال على الاقتصاد الجزائري محدودا، لأن النشاطات من الإنتاج إلى التوزيع ظلت متواجدة أو مرتبطة بالصناعة خارج حدود الوطن، كما أن فرنسا كانت قد وقعت اتفاقية مع الجزائر في جويلية 1965 منحتها امتيازات كبيرة خولت لها السيطرة على أكثر من ثلثي النفط الجزائري في الفترة من1969/ 1970. ومع أن إنتاج الغاز ارتفع من 806 مليون م ^{3} سنة 1964 إلى 2342 مليون م ^{3} عام 1968 وإنتاج النفط من 26.2 مليون طن سنة 1964 إلى 42.3 مليون طن، إلا أن ذلك لم يعد بفائدة كبيرة على الجزائر بسبب هيمنة الشركات الفرنسية[1] ولذلك باشرت الحكومة الجزائرية مفاوضات مع الطرف الفرنسي لإعادة النظر في السياسة الاستغلالية المكشوفة من طرف شركاتها العاملة في الجزائر، لكنها لم تتوصل معها إلى نتائج مرضية، فقررت السيطرة المباشرة على ثروتها النفطية ووضعها تحت ملكية ورقابة الدولة.

ومعلوم فقد كانت هناك حركة تأميمات من دول منتجة للبترول سبقت الجزائر، والكل يذكر قرارمحمد مصدق رئيس وزراء إيران الذي قام بتأميم الصناعة البترولية الإيرانية عام 1951 ، ورغم أنه حظي بصدور حكم محكمة العدل الدولية مؤيدا لحق إيران، غير أن محاولته أسقطها كارتل البترول العالمي بتحالف مع المخابرات الأمريكية، لكن وقعها كان كبيرا على الدول المنتجة الأخرى .ومع أن هذا التأميم تحقق من الناحية القانونية فقط إلا أنه من الناحية العملية كان صوريا، إذ تم تكوين الكونسورسيوم الإيراني من شركات الكارتل البترولي العالمي الذي أبقى على راية التأميم من الناحية القانونية [2] دون السيطرة الفعلية على البترول .هذه الخطوة الإيرانية شجعت لاحقا الكثير من الدول على أخذ المبادرة لاسترجاع الرقابة على ثرواتها النفطية من هيمنة الشركات العالمية.

بالنسبة للجزائر، فإن تاريخ 24 فيفري 1971 هو موعد التأميم بإعلان إلغاء الامتيازات المعطاة للشركات الأجنبية وتحويل حقوقها إلى الشركة الوطنية سونطراك.

---

[1] 27- Abdelkader SID-AHMED: Développement sans croissance : L'expérience des économies pétrolières du tiersmonde

[2] O.P.U, Alger, 1983. p. 49

ثانيا : قرارات تأميم المحروقات ونتائجه.

هذه القرارات كما جاءت في خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين التي أعلن عنها خلال الاحتفالات بعيد العمال في1971 /02/24 وتنص على:

1. أخذ حصة % 51 من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات .وهذا ما سمح للجزائر بمراقبة % 56 من مجمل الإنتاج البترولي.
2. التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي، حيث أصبح مجمل احتياطي الغاز تحت رقابة الدولة.
3. تأميم النقل البري للبترول والغاز، أي كل أنابيب النقل المتواجدة على التراب الجزائري.

ثم صدر بعد قرارات التأميم مباشرة، المرسوم التشريعي 71- 22الصادر في 12 أفريل1971 أي بعد شهرين من التأميم الذي وضع حدا لما يسمى بالحقوق المكتسبة وإنهاء مبدأ الامتياز للشركات الأجنبية التي كانت تعتبر نفسها المالك الوحيد للثروات النفطية.

وطبيعي أن لا تمر قرارات تأميم الشركات الفرنسية دون رد فعل، مع أن الجزائر أكدت أنها ستواصل تزويد السوق الفرنسية بالنفط وبسعر السوق السائد، ورغم ادعاء فرنسا عدم منازعة حق الجزائر في تأميم ثرواتها، لكنها اعتبرت القرار غير شرعي لأن الجزائر اتخذته من جانب واحد، وهذا يتعارض مع الاتفاقية الجزائرية – الفرنسية المذكورة .كما أن قيمة التعويضات لم تكن موضوع تحديد مسبق بين البلدين وأنها (أي الجزائر) تمارس حضرا نفطيا عليها، إلا أن الشركات الفرنسية في الحقيقة هي التي باشرت في ممارسة حضر على الجزائر التي كانت في مرحلة تنفيذ المخطط الرباعي الأول:

(70-1973)وحاجاتها الملحة إلى التمويل لتنفيذه، حيث قامت الشركات الفرنسية بأساليب مختلفة من الضغوط منها:

-رفض تعبئة النفط الجزائري كوسيلة ضغط وحضر فعلي - لكن لم يكتب له النجاح -وتأكيدها أن البترول الجزائري لا يمكن أن يجد له سوقا خارج فرنسا، و حتى من أجل بلوغه الأسواق الأوربية فلا بد له من المرور عبر فرنسا.[1]

-الضغط على الهيئات الصناعية والمالية الدولية التي يحتمل أن تقيم علاقات اقتصادية مع الجزائر، وحذرتها من مغبة التعامل معها، وطالبت بمقاطعة النفط الجزائري.

-بالإضافة إلى وسائل ضغط أخرى، حيث قامت بالتقليل من هجرة الجزائيين إليها بإلغاء عقود 10ألاف من العمال المرخص لهم بالعمل في فرنسا.

وقد واجهت الجزائر صعوبة في الدخول إلى الأسواق العالمية بسبب تردد الدول في إبرام عقود مع الجزائر مجاراة لموقف فرنسا التي هددت بنسف كل اتفاقية تبرمها هذه الدول مع الجزائر .يضاف إليهاعوامل موضوعية

[1] فريد النجار :إدارة الشركات البترولية وبدائل الطاقة :قراءة إستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ، ص51 .

تتعلق بنقص الإطار الوطني الكفء القادر على التكفل بالقطاع النفطي بعد تخلي الشركات الأجنبية عن مواصلة الاستغلال في قطاع البترول.

لكن بعد أن تبين للجميع مدى جدية الجزائر في الدفاع عن مصالحها وعدم العدول عن مواقفها،قررت العديد من الدول الدخول في تعاملات مع الجزائر .فكان منها مثلا العقد المبرم بين شركة سونطراك وشركة" ألبازو " الأمريكية واعتبر ذالك مكسبا للجزائر أكد ربحها لمعركة التأميم التي خاضتها للتخلص من هيمنة الشركات الاستعمارية.

أما النتائج الرئيسية التي يمكن استخلاصها، ليس فقط من قرارات التأميم الجزائرية، ولكن من حركات التأميم عامة التي قامت بها العديد من الدول المصدرة للنفط لاحقا، فهي[1] :

-إن التأميمات أعطت للدول الصناعية المستهلكة إحساسا بأن تأمين وارداتها النفطية قد أصبح منذ الآن مهددا، إذ لم يعد النفط تحت مراقبة الشركات الكبرى الأمريكية خاصة التي كانت تسيطر في السابق على ما يتراوح بين % 70 و % 80 من حلقات الصناعة النفطية من البترول خارج الولايات المتحدة وقد أصبحت الآن الحلقات العليا من صناعة النفط خارج سيطرتها.

-التأميمات أصابت مباشرة– وبسرعة -هيكل السوق النفطية .ففي سنوات قليلة تحولت هذه السوق جذريا من سوق مدمجة عموديا تحت رقابة الشركات المتعددة الجنسيات إلى سوق بقطبين أو برأسين(Bicéphale): أغلب نشاط الحلقات العليا (الاستكشاف والإنتاج والاستغلال والنقل للبترول الخام) تحت رقابة الدول المنتجة، أما اغلب الحلقات السفلى(النقل و التخزين التكرير والتوزيع)تحت رقابة الشركات العالمية .هذه الوضعية الجديدة كانت بطريقة ما وراء عدم الاستقرار في أسواق النفط.

-على العكس من الشركات الأجنبية التي كان همها الأساسي تعظيم الربح المالي فقط، فإن الدول الوطنية التي تهدف إلى زيادة الأرباح كانت تسعى أيضا للحصول على مزايا :اقتصادية، اجتماعية، سياسية وعسكرية.

-لقد أدخلت قرارات التأميم الدول المصدرة للبترول في حسابات العالم كقوة حقيقية وانعكس ذلك على كيانها الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي بل حتى على الجانب النفسي، إذ أعطى التأثير السيكولوجي للتأميم قوة كبيرة للدول المنتجة في رفع ثقتها بنفسها وإحساسها بقدراتها في مقارعة أقوى قلاع الدول الاستعمارية وهي قلعة البترول التي تسيطر عليها شركات من أقوى الشركات الاحتكارية العالمية، بعد أن كان

[1] بلعيد عبد السلام: الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال، ترجمة محمد هناد ومصطفى ماضي، دار النشر بوشان، الجزائر، . 1990 ص49 .

علي كمال :ملف الإنسان والتأميم، مجلة النفط والتنمية، السنة الخامسة، العدد9 ، حزيران(يونيو)1980 ص191 .

Antoine AYOUB: Le Pétrole – Economie et Politique, Imp. Jouve, Paris, 1996. pp. 5-6

إعلان التأميم في حينه يعتبر مجازفة تنذر بالخطر[1] ولذلك، فبالرغم من الاعتقاد السائد أن ارتفاع أسعار البترول بأكثر من أربع مرات في بداية السبعينيات بعد الصدمة البترولية الأولى هو التحول الكبير في تاريخ النفط، لكن الحقيقة هي أن حركة التأميم –التي كانت تقريبا متزامنة معها –هي التحول الفاصل في مسيرته .فتحويل ملكية حقول النفط وأغلب أسهم الشركات العالمية إلى ملكيات الدول المضيفة غير تماما قواعد العمل السابقة في صناعة البترول من الناحية القانونية والاقتصادية والتنظيمية.

ثالثا : السياسة البترولية الجزائرية بعد التأميم.

ارتبط مفهوم استعادة السيادة على الثروات الطبيعية في الجزائر بمفهوم التحرير والاستقلال، ومن هنا كانت الموضوعات الأساسية المتعلقة بالبترول ذات طابع سياسي، فكان التأكيد على مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية وإعادة تقييمها مبدأ دستوريا أقرته الجزائر في كل دساتيرها :من دستور1976 في المادة 25 منه التي تنص على" حق الدولة في ممارسة سيادتها على مجموع ترابها الوطني والمجال الجوي والإقليم البحري ويشمل ذلك الموارد الطبيعية في باطن الأرض "وأكدها الميثاق الوطني ثم دستور 1989 وكذلك دستور 1996 في المادة 17التي تنص على أن" :الملكية العامة هي ملك المجموعات الوطنية .وتشمل باطن الأرض والمناجم والمقالع والمواردالطبيعية للطاقة، والثروات المعدنية، الطبيعية والحية، في مختلف مناطق الأملاك الوطنية البحرية والمياه والغابات[2] ".

ومن مجمل هذه النصوص المتعلقة بسيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية يمكن أن نستخلص نتيجتين رئيسيتين:

_ السيادة الكاملة على قطاع المحروقات تؤول للدولة مباشرة أو عبر شركتها الوطنية سونطراك الوحيدة المخول لها الحصول على السندات المنجمية أو النفطية ويمنع لأي شخص طبيعي أو معنوي أجنبي من ممارسة النشاط إلابالاشتراك مع سونطراك بنسبة لا تقل عن (% 51)في مجال البترول فقط دون الغاز الذي يبقى ملكية تامة للدولة طبقا لقرارات التأميم المشار إليها أعلاه.

–فتح مجال المحروقات للاستثمار للقطاع الخاص(المحلي أو الأجنبي)، إذا لم تكن الدولة مالكة عبر شركتها الوطنية للأغلبية في النشاط البترولي، إنما يعتر ذلك اعتداء على نص الدستور.

ولذلك شكلت هذه النقطة محور خلاف في مناقشة قوانين المحروقات الجديدة التي ترمي إلى فتح المجال أمام الشركات الأجنبية، والذي سنتعرض له في الفصل الثالث من هذا البحث.

أما الجانب التنظيمي، فكانت قضية الأسعار حجر الزاوية والتي أصبحت من اختصاص السلطات الوطنية ولم يعد للشركات البترولية أي دخل فيها، فأقرت مجموعة من القواعد تضمنها مراسيم تشريعية

---

[2] الدستور الجزائري 1976 ، مركز الإعلام والتوثيق لوزارة الداخلية

عديدة صدرت في 12 أفريل 1971 تهدف إلى تنظيم نشاط الاستغلال لقطاع المحروقات في جميع مراحله، وكذا جانب النظام الضريبي .ومن الموضوعات التي تناولتها ما يلي:

-تحديد المستوى الأدنى للأسعار المعلنة للبترول الجزائري، حيث تؤكد على حق الجزائر في أن تحدد أسعار منتجاتها النفطية بشكل منفرد دون الرجوع للشركات الأجنبية، بمعنى أن سعر البترول يصدر من الطرف الوطني بقرارات كاملة السيادة، ولها سلطة تصليح الأسعار.

-وبموجب هذه المراسيم كذلك، تم تعديل قانون الأسعار الذي نصت عليه اتفاقيات الامتياز الملحقة بقانون البترول الصحراوي لعام 1958 ، ومن ثم تحديد القيمة النهائية التي تتخذ أساسا لاحتساب الضريبة الواجبة التطبيق وتقدير قيمة الضرائب المستحقة والمتأخرة على الشركات الأجنبية.

-رغم تحديد الجزائر لمستوى أسعار بترولها(2.77 دولار للبرميل من ميناء الشحن بجاية ابتداء من أول يناير إلى مارس 1971).إلا أنها أضافت شرطا مقتضاه أنه يمكن تغيير الأسعار المحددة إذا وقع تعديل جوهري لمعطيات الاقتصاد الدولي للبترول، بمعنى أن التسعير يخضع لمبدأ تغير الظروف[1] .

وبما أن الجزائر عضو في منظمتي الأوبك OPEC والوابك OAPEC (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط)، أصبح تحديد الأسعار المعلنة يخضع لقرارات تنظيمية تتفق عليه الحكومات الأعضاء في منظمة أوبك خصوصا، وهي المنظمة التي وفرت قدرا كبيرا من الحماية للدول الأعضاء وحافظت على مصالحها من استغلال الشركات العالمية، ولذلك رأينا من الأهمية أن نتعرض في هذا الفصل لنشأة المنظمة ومشاكلها وإنجازاتها.

المطلب الثالث : الانضمام إلى منظمة الأوبك.

في الدورة المنعقدة ببغداد من 10 إلى 14 سبتمبر من OPEC أنشئت منظمة الدول المصدرة للنفط عام 1960 ، وقد جاءت أساسا احتجاجا على سيطرة الشركات العالمية التي قررت خفض أسعار النفط من جانب واحد [2]* والتي تستغل البترول وتقرر فرض الأسعار والعوائد دون الرجوع إلى الدول المضيفة والمالكة القانونية له .وكانت خطوة خفض الأسعار في أوت 1960 القطرة التي أفاضت كأس الدول المنتجة التي قررت في الشهر الذي تلاه الإعلان عن نشأة المنظمة.

[1] يسرى محمد أبو العلا :مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية القاهرة، 1996 ص122

[2] 35 - Abdelkader HAMMOUCHE: L'Autre OPEC, OPU , Alger 1988. p. 174

وجاء في المادة الأولى من قانونها الأساسي الإعلان عن نشأتها من طرف حكومات الأعضاء المؤسسين لها، وهي البلدان الخمسة :إيران، العراق، الكويت، العربية السعودية وفنزويلا .وكان الهدف الرئيسي من إنشائها كما عبرت عنه المادة الثانية :هو التنسيق وتوحيد السياسات البترولية بين الدول الأعضاء، وتحديد أفضل السبل والوسائل من أجل الحفاظ على مصالحها الجماعية والفردية، وحماية وتحسين العائدات البترولية للدول الأعضاء تبعا لحاجاتها ومصالحها الاقتصادية، في إطار تعاون وتبادل دولي .وهذا التنسيق جاء لكي يعطي لهذه الدول قوة تفاوضية أمام قوة وشراسة الشركات الاحتكارية العالمية المدعومة بحكوماتها الأقوى في العالم.

لقد كانت نشأة المنظمة في ظل ظروف دولية غير الظروف الحالية، التي اتسمت حينها بتعاظم الحرب الباردة، ولذا لم تشمل في عضويتها أي دولة من المعسكرين آنذاك، لأنه من غير الممكن أن تقبل في من المادة C عضويتها أي بلد آخر إلا إذا كانت له نفس مواصفات البلدان المؤسسة كما عبرت عنه الفقرة السابعة التي تنص صراحة أنه" :يسمح أن يصبح عضوا في المنظمة كل بلد يكون مصدرا صريحا لكميات أساسية من البترول الخام والذي له مصالح مشابهة للبلدان الأعضاء ، إذا وافق عليه¾ الأعضاء من ضمنهم الأعضاء [1]* المؤسسون ."ثم انضمت إلى المنظمة بعد ذلك دولة قطر(يناير) 1961 ، ليبيا وإندونيسيا(يونيو) 1962 ، أبو ظبي'الإمارات ('نوفمبر) 1967، الجزائر(يوليو) 1969 ، نيجيريا (يوليو) 1971 ،(نوفمبر)1973 ثم الغابو(نيوليو) 1975وقد انسحبت الدولتان الأخيرتان من المنظمة لاحقا وانضمت أخيرا أنغولا في (يناير) 2007 وتشمل على 13 عضوا .وتملك احتياطات بترولية ضخمة % 73.4 من الاحتياط العالمي سنة 1986 وحوالي 75.7 %في سنة 2012 . الإكوادور

أولا : تركيبة الأوبك .

بالرغم من أن دول الأوبك تنتمي كلها للعالم الثالث، أي أنها دول متخلفة اقتصاديا، لكنها تشكل تركيبة غير متجانسة من عدة أوجه، وخاصة في السنوات الأولى من تأسيسها:

-ليست متجانسة سياسيا عند نشأتها، منها دول تتبنى الخيار الاشتراكي(الجزائر، العراق، ليبيا)ودول ذات نظام اقتصادي ليبرالي(إيران، فنزويلا)(أو نظم ملكية أسرية) دول الخليج كلها.

-ليست متجانسة ديمغرافيا، من دول ذات حجم سكاني ضعيف جدا(الإمارات، الكويت وقطر) ودول ذات حجم سكاني عالي (نيجيريا، إندونيسيا و إيران).

-ليست متجانسة اقتصاديا، منها دول نفطية بحتة مثل دول الخليج حيث يكاد يكون النفط موردها الوحيد ومنها دول لها موارد طبيعية أخرى مثل إندونيسيا، فنزويلا والجزائر.

-وليست متقاربة إقليميا، فدولها من القارات الثلاث :آسيا ، أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

[1] 36 - Ibid. 179

-إن عدم التجانس هذا، كثيرا ما عرضها للنفوذ الخارجي والتأثير الأيديولوجي، وكانت مصالحها في أوقات معينة أقرب إلى التضارب منها إلى التوافق، مما أثر في كثير من الأحيان على قرارات المنظمة في توزيع الحصص بين الأعضاء وسياسات التأثير على الأسعار.

ورغم وجود التباين في الأوضاع والتضارب في المصالح بين أقطار الأوبك، فقد كان هنالك،ولفترات من الزمن، قدر كافي من التعاون المثمر فيما بينها في تعاملها مع سوق البترول الدولية، وفي علاقاتها مع الدول الصناعية المستهلكة للنفط .وهذا التعاون تم باحترام شرطين أساسيين:

-مراعاة مصالح مختلف الأقطار المصدرة على أنها متوازنة مقابل بعضها البعض، بحيث من المفيد لكل قطر أن يقبل بحد أدنى من شروط المنظمة من حيث قرارات توزيع الحصص ومستويات الإنتاج يبقى كل قطر، مع ذلك، حر في متابعة طرق التنمية الاجتماعية–الاقتصادية الخاصة به، ويتبني السياسات الاقتصادية التي تتماشى مع ظروفه الاجتماعية وما يتعلق بعلاقاته السياسية الخارجية.

وباحترام لهذه الشروط ظلت الأوبك إحدى أهم منظمات العالم الثالث، التي استطاعت المحافظة على تماسكها وقوتها، وكان لها – ولا يزال – حضور وتأثير دوليان واضحان.

ثانيا : أهم انجازات الأوبك

من أهم إنجازات الأوبك ما يلي:

حماية ثرواتها الطبيعية من استغلال الشركات البترولية العالمية بعد سيطرتها على الحلقات العليا من إنتاج البترول بشكل خاص .

أصبحت منظمة الأوبك قوة جديدة في السوق النفطية من حيث التحكم في كميات الإنتاج والأسعار، بعد أن سحبت زمام المبادرة من الشركات الاحتكارية العالمية.

اعتماد سياسة تنسيق بين أعضائها للمحافظة على التوازن العالمي بين الكميات المعروضة من البترول والطلب عليه.

نمو العوائد النفطية لدول الأوبك بعد إقرار مبدأ تنفيق الإتاوة التي تدفعها الشركات الحاصلة على، ثم التحكم في الأسعار المعلنة وتدعيمها واستطاعت * الامتياز للدولة المضيفة، أو ما يسمى بتنفيق الريع بذلك رفعها مرات عدة، مما زاد من فوائضها المالية.

ثالثا : رد فعل الدول الصناعية المستهلكة على الأوبك .

كان هدف الدول الصناعية هو كسر احتكار الأوبك وتحكمها في الإنتاج والأسعار، بعد مرحلة التأميمات والفترة التي أعقبت حرب 1973 ، فقامت هذه الدول باتخاذ إجراءات جوهرية منها:

-إنشاء الوكالة الدولية للطاقة (AIE)وتشمل في عضويتها البلدان المستهلكة للنفط بالتنسيق مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةهدفها تنسيق وخلق جبهة موحدة من المستهلكين من الدول الغربية واليابان

من أجل مجابهة أي انقطاع في إمدادات النفط باتباع إستراتيجية سميت بنظام التقاسم العاجل (التكاتف العاجل) وهو شبه مخطط استعجالي يهدف إلى:

-اتباع سياسة ترشيد استهلاك الطاقة لدى الدول الأعضاء.

-تكوين مخزون احتياطي من النفط وضمان توفره .وقد وصل المخزون إلى 90 يوما من الواردات مما يكفى الدول المستهلكة في مواجهة أي انقطاع مفاجئ في إمدادات البترول كما حدث سنة1973 .

-البحث عن اكتشافات نفطية جديدة بتمكين شركاتها من كل الدعم التقني، وقد نجحت في إحراز وتطوير حقول نفط بحر الشمال وألاسكا وغيرها، وأصبح سعر بترول مزيج برنت بحر الشمال هو السعر المرجعي بدلا من بترول' العربي الخفيف 'السعودي.

-الاعتماد على نفط الدول من خارج منظمة الأوبك كبديل لكسر الاحتكار، والتحكم في كميات الإنتاج وفرض الأسعار.

وقد نجحت الدول الصناعية إلى حد كبير، خاصة في منتصف الثمانينات، إذ لم تعد الأوبك وحدها صاحبة القرار .وتغيرت سوق البترول من جديد من سوق بائعين تتحكم فيها منظمة الأوبك وحدها إلى سوق مشترين تتحكم فيها الدول الصناعية المستهلكة وشركاتها الكبرى، وهذا أدى لاحقا إلى انخفاض أسعار البترول بشكل كبير.

المبحث الثالث: الجباية البترولية.

المطلب الأول: عموميات حول النظام الجبائي الجزائري.

تحدد أحكام القانون 86-14 المؤرخ في 19-08-1986، النظام الجبائي الذي يطبق على أحكام التنقيب عن المحروقات والبحث عنها واستغلالها ونقلها بالأنابيب، وعلى تصنيع الغاز الطبيعي ومعالجة الغازات النفطية المميعة والمستخرجة من الحقول وفصلها عن بعضها البعض.[1]

وينبع القانون البترولي في القانون المنجمي العام إلا أنه انفصل عنه تدريجيا نظرا للأهمية المعطاة للنشاطات البترولية من طرف البلدان المنتجة أين تكون هذه النشاطات البترولية مصدر تمويل للتنمية الاقتصادية وكذلك من طرف البلدان المستهلكة حيث يكون البترول مصدر طاقة ومادة أولية لبعض الصناعات، فالقانون المنجمي حدد بصفة عامة في تاريخ 21-04-1810 وطبق في الجزائر في عهد الاحتلال وقد تم الشروع في

[1] - سعيد بن عيش الجباية، شبه الجباية الجمارك، أملاك الدولة، الطبعة الأولى، 2003، ص 77.

إعداد نصوص قانونية خاصة متعلقة بالبحث واستغلال المحروقات في 1963 قامت الجزائر ببعض التصحيحات بموجب الاتفاقية الجزائرية الفرنسية المؤرخة في29-07- 1965ولم تأتي هذه التصحيحات بحلول مرضية وفي نص الأمر رقم 71/22 المؤرخ في 1971/04/12 طابقت الجزائر القانون الجبائي البترولي مع القوانين السارية المفعول في الشرق الأوسط، وقد حددت قانون جديد لجلب الشركات الأجنبية للاستثمار في مجال النفط وقد تضمن هذا النص ما يلي:

1- غرضه السيادة الجزائرية على استغلال النفط من جهة والغير قابلة للتجديد من جهة أخرى.

2- إعطاء الفرصة للشركات الأجنبية في إطار شركات مختلطة.[1] وقد تم العمل في هذا الإطار لغاية صدور القانون رقم 14/86 المؤرخ في 19-08-1986 المتعلق بنشاطات البحث ونقل المحروقات بواسطة الأنابيب وهو القانون الذي شجع الشركات الأجنبية على الاستثمار في هذا الميدان أما القانون 91/02 المؤرخ في 04-12 -1991المعدل للقانون السابق، فقد وسع مجال تدخل الشركات الأجنبية في القطاع البترولي.

المطلب الثاني: إشكالية حساب الجباية البترولية.

تلعب عائدات البترول دورا مهما في تمويل الاقتصاد الوطني وتبعا لذلك فإن مكانة الجباية البترولية في مكونات الإيرادات العامة للدولة تأتي في مكونات الإيرادات العامة للدولة تأتي في أول المراتب والمقصود هنا هو معرفة مكونات الجباية البترولية والتي تتمثل فيما يلي:

أولا: الإتاوة (مصدر الرجوع): تخضع المحروقات المستخرجة من الحقول البرية لدفع الإتاوة وتقدر الإتاوة على أساس الكميات للمحروقات المنتجة والمحسوبة بعد عمليات المعالجة في الميدان.

تخضع الإتاوة البترولية إل قواعد الوعاء والتحصيل التالية:[2]

أ - وعاء الأتاوات: تعني القاعدة المبلغ الذي يخضع للضريبة.

ب -تخضع إتاوة المحروقات المستخرجة من المناجم الأرضية والبحرية.

ج -الإتاوة تفرض على الكميات المستخرجة من حقل المحروقات والمحسوبة على عمليات المعالجة وذلك بعد خروجها من مراكز التوزيع.

[1] - لخضر غربي، الجباية البترولية في الجزائر، جريدة صوت الأحرار، 27 أفريل 2004، العدد 1972، ص 10.

[2] - لخضر غربي، نفس المرجع السابق، ص 10.

ثانيا: الضريبة على النتائج: تخضع الضريبة على النتائج للأعمال التالية:[1]

- التنقيب على حقول المحروقات والبحث عنها واستغلالها.
- نقل المحروقات بالأنابيب.
- تمييع الغاز الطبيعي ومعالجة الغازات النفطية المميعة المستخرجة من الحقول وفصلها عن بعضها البعض.
- خصم الإتاوة البترولية وأعباء الاستغلال واستهلاك المصاريف التي أنفقت من أجل الاستثمار.

ثالثا: كيفية تحديد الربح الضريبي والجباية البترولية:[2]

$$B = Q_X\ PR - (C+R)$$

حيث أن: B: تمثل الربح الضريبي.

$Q_X\ PR$: تشمل رقم الأعمال.

C: الأعباء الهيكلية لتكاليف الإنتاج (ثابتة).

R: تمثل مبلغ الإتاوة.

الضريبة الكلية على البترول = الضريبة المباشرة البترولية + الإتاوات + الضريبة على أرباح نشاطات النقل والتمييع.

وتتحدد الجباية البترولية بالصيغة التالية:

$$F_P + 0{,}85\ (Q_X\ P_R - C_S - R) + R_X IDF\ \ (TL)$$

حيث أن:

F_P: الجباية البترولية.

$Q_X P_R$: رقم الأعمال.

C_S: الأعباء الهيكلية.

R: الإتاوة.

IDF: الضريبة المباشرة البترولية.

المطلب الثالث: أهمية ومكانة الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني:

بلغت المداخيل الجبائية النفطية الفعلية 2711,4 مليار دج سنة 2007، حسب ما أعده مدرس الجباية للمؤسسات الكبرى، للسيد جيلالي قويدر بن حامد، ويجدر التذكير أن توقعات قانون المالية لسنة 2007 الخاصة بالمداخيل النفطية كانت قد راهنت على 973 مليار دج ويعود الارتفاع الكبير للفائض الجبائي المحصل عليه سنة 2007 بصفة خاصة إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بينما قدر السعر المرجعي بالنسبة لحساب هذه المداخيل 19 دولار للبرميل ويدفع هذا الفائض الذي يقدر بحوالي 1739 مليار دج (فارق بين المداخيل الجبائية النفطية والمداخيل المقررة في قانون المالية) إلى صندوق ضبط الموارد الذي ارتفعت موارده إلى 3215 مليار دج في

[1] – سعيد بن عيسى، مرجع سابق، ص 78.

[2] – مداخلات الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كمال رزيق، جامعة البليدة 2003، ص 296.

نهاية ديسمبر 2007 بعد أن كانت 2931 مليار دج في نهاية سنة 2006، وبلغت مداخيل الضريبة المباشرة النفطية 1102,4 مليار دج سنة 2007 بالنسبة لسونطراك و 296,6 مليار دج لشركاتها وبلغت الضريبة على الأجر 211 مليار دج.

خلاصةالفصل الأول :

نستنتج من خلال من خلال ما تطرقنا له في الفصل الأول الأهمية الإقتصادية للطاقة وإرتباطها بالنموا الإقتصادي وفي الشطر الثاني تعرفنا علي مراحل تأميم المحروقات في الجزائررمنذ سنة 1962 ودواعي وأسباب التأميم في قطاع المحروقات

وكذلك تعرفنا علي منظمة الأوبك وأهم إنجازاتها وأخيرا تعرفنا على الجباية البترولية من ناحية كيفية حسابها وأهميتها ومكانتها في الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني: الأزمات الاقتصادية وأثرها على إنتاج النفط والاقتصاد الجزائري.

تمهيد

لقد كانت الأزمات سمة ملاصقة للصناعة البترولية ، إذ أن الارتفاع المتسارع الذي أصاب

أسعار البترول في مرحلة الطفرة البترولية قد جعل انخفاضه يسير بنفس السرعة التي ارتفع بها حيث كانت سنة1983 بداية لتحولات أخرى شهدت فيها أسعار البترول بداية التراجع و الانخفاض إلى أن انهارت سنة1986اعتبرت هذه المرحلة جديدة من مراحل السوق البترولية العالمية تحولت فيها السوق لصالح المشتري بعدما ظلت و لفترة لصالح البائعين , توالت الأحداث و المتغيرات و برزت أزمات حادة في الاقتصاد البترولي طالت تداعياها الجزائر بصفة خاصة وفي هذا الفصل سنتحدث عن أثر الأزمات الاقتصادية على إنتاج وإحتياطي النفط خلال الفترة (1999_1970) وكذلك الأزمة المالية لسنة2007.

المبحث الأول: أثر الأزمات الاقتصادية في إنتاج واحتياطي النفط خلال الفترة (1970-1985).

المطلب الأول: الصدمة النفطية الأولى (1973-1974)[1]:

يميل كثير من الكتاب إلى اعتبار قرار أوبك في 16 أكتوبر 1973 م برفع أسعار النفط لأول مرة بقرار منفرد من الدول المصدرة، نقطة البداية لأزمة السبعينات، والتي تتلخص في تزايد أسعار النفط بصورة دورية وسريعة كما يفضل بعض الكتاب جعل قرار أوبك في اليوم نفسه باستخدام النفط كسلاح سياسي خلال حرب أكتوبر 1973 كنقطة بداية الأزمة .إلا أن واقع الأمور يؤكد أن الأزمة تعود للعديد من التطورات الهيكلية في سوق النفط العالمي وأنها جاءت نتيجة للتغيرات الاقتصادية.

أولا: أسباب الصدمة النفطية 1973:

1) تزايد مركز الدول المنتجة والمصدرة للنفط في السوق العالمية حيث أنه ومنذ بداية السبعينات ومواجهات الدول المصدرة للنفط مع الشركات النفطية تثبت تزايد قوة الدول المصدرة وصلابة مواقفها في التفاوض بشأن سياسات الإنتاج والتسعير المتعلقة بالنفط .وقد كان قرار كل من أوبك و أوابك في 16 أكتوبر 1973م بمثابة إعلان نهاية سيطرة الشركات النفطية والدول التي تتبعها هذه الشركات على مجريات الشؤون النفطية وبداية عصر جديد أصبحت معه الدول المنتجة للنفط صاحبة السيادة المطلقة على ثرواتها الطبيعية التي أثبتت فعاليتها ونجاحها في تخطيط السياسات النفطية، وكان من الطبيعي أن تقوم الدول المنتجة بتصحيح أسعار النفط نظرا لكونه ثروة ناضبة ذات أهمية حيوية لاقتصاديات دول العالم بأسره .ولهذا فقد أرتفع سعر النفط المعلن بنسبة % 70 .

2) رغبة الدول المنتجة والمصدرة للنفط في إثبات فعاليتها ونجاحها في تحقيق الفوائد المتحققة من جراء تملكها لشركات النفط أو مشاركتها في ملكيتها.

3) تزايد احتياجات التنمية للدول المنتجة للنفط وضعف قنوات التمويل الخارجي مما أدى إلى زيادة اعتمادها على العوائد النفطية.

4) تزايد معدلات التضخم العالمي ، مما أدى إلى تناقص القيمة الحقيقة لعائدات النفط وهذا بدوره أدى إلى إصرار الدول المنتجة على زيادة الأسعار لتعويض الانخفاض الحقيقي في عوائد النفط.

5) قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيضين متتاليين لسعر صرف الدولار(العملة الأساسية للتعامل في سوق النفط) مما أدى إلى انخفاض القيمة الشرائية لعوائد النفط واستوجب زيادة الأسعار لتعويض هذا الانخفاض.

[1] د- سيد فتحي احمد الخولي ، اقتصاد النفط ، ط5، دار زهران للنشر والتوزيع "شارع عبد القدوس الانصارى السليمانية.جده ، 1997

6) تزايد أهمية السوق الحرة للنفط فقد كان الشعور السائد حتى عام 1972 م أن الدول المصدرة للنفط ستكون عاجزة عن تسويق نصيبها من النفط في ظل اتفاقيات المشاركة، ولهذا لجأت هذه الدول إلى بيع نصيبها للشركات النفطية .إلا أن تزايد الطلب وتعدد مواجهات الدول المنتجة مع الشركات دفع بالدول المنتجة إلى بيع نفطها في السوق الحرة بأسعار تفوق الأسعار المعلنة .ونتيجة لارتفاع الأسعار السوقية عن الأسعار المعلنة فقد طالبت الدول المنتجة برفع الأسعار المعلنة وتعديل اتفاقيات المشاركة.

7) تزايد الطلب على النفط ، مع ازدياد أهمية نفط الشرق الأوسط في السوق العالمية .وترجع هذه الزيادة في الطلب إلى العديد من العوامل المتداخلة والتي تتلخص فيما يلي:

أ. تزايد النمو الاقتصادي في الدول الصناعية .

ب. تزايد استخدام النفط كمادة أولية إلى جانب كونه المصدر الرئيسي للطاقة .

ج. دخول الولايات المتحدة كمستورد رئيسي للنفط منذ عام 1970 م.

د. فشل التنبؤ بحجم الطلب الحقيقي في إحراز كفاية تشغيلية أفضل لمصادر الطاقة بوجه عام والنفط بوجه خاص.

هـ. تزايد الطلب على السلع الرئيسية المكملة للطلب على النفط.

و. انخفاض الطلب على المصادر البديلة للطاقة.

ز. التخطيط غير السليم لبعض الدول المستهلكة لمواجهة تقلبات سوق النفط .

1. انخفاض عرض بدائل نفط الشرق الأوسط .وتتلخص أهم أسباب هذا انخفاض فيما يلي:

أ – تقاعس بعض الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية عن منح تراخيص للتنقيب عن النفط بسبب الانخفاض النسبي في أسعار نفط الشرق الأوسط ورغبة منها في الحفاظ على مواردها الاقتصادية الناضبة.

ب –بطىء إكمال إنشاء الآبار الإنتاجية لنفط ألاسكا بالولايات المتحدة الأمريكية.

ج –انخفاض التنقيب عن النفط داخل البحار والمحيطات خاصة بعد حدوث كارثة (سانتاباربرا)

د – انخفاض عرض العديد من مصادر الطاقة البديلة خاصة الفحم والطاقة النووية .

8) انخفاض عرض نفط الدول العربية المصدرة للنفط نتيجة لقرار وزراء النفط العرب في16أكتوبر1973م باستخدام النفط كسلاح سياسي والموافقة على برنامج تخفيض تصاعدي للإنتاج بنسب لا تقل عن 50 %بصفة دورية كل شهر بالإضافة إلى التهديد بإيقاف ضخ النفط، أدت إلى إحداث تقلبات سريعة ومفاجئة في سوق النفط نتج عنها ارتفاع الأسعار بصورة ملحوظة.

9) انخفاض مرونة الطلب على النفط .

ثانيا : نتائج صدمة النفطية 1973[1]:

لقد نتج عن هذه الأزمة تغير في موازين القوى و أهمها ما يلي :

أ –ارتفاع مداخيل الدول المنتجة و الشركات النفطية الكبرى :عرفت مداخيل الدول المنتجة ارتفاعا كبيرا ، فانتقلت السعودية من 4.340 مليار دولار سنة 1973 إلى 25 مليار دولار سنة 1974 ، أما الجزائر فارتفعت مداخليها النفطية من 977 مليون دولار سنة1973 إلى 5.5 مليار دولار سنة 1974 ، و الجدول الموالي يبين تطور العوائد النفطية لأعضاء منظمة أوبك.

الجدول رقم (2-1) : **تطور العوائد النفطية لدول الأوبك سنتي(1973– 1974).**

الوحدة :مليون دولار أمريكي.

الدولة	سنة 1973	سنة 1974
السعودية	4340	25000
إيران	4200	28600
فنزويلا	4150	10000
ليبيا	2223	10000
الكويت	1735	9300
العراق	1834	7500
نيجيريا	1540	7000
الجزائر	977	5500
الإمارات	900	5500
اندونيسيا	1600	5000
قطر	463	2000
الإكوادور	/	800

المصدر : قويدري قوشيح بوجمعة ، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العوم الاقتصادية ، جامعة الشلف ، الجزائر ،2009/2008 ، ص92.

[1] قويدري قوشيح بوجمعة ، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العوم الاقتصادية ، جامعة الشلف ، الجزائر ،2009/2008 ، ص 92-93.

ب -ظهور نظام جديد للأسعار (نظام أسعار أوبك):فبعد الحضر العربي ، انخفضت المخزونات النفطية في الدول المستهلكة بـ 9 ٪ ، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار المعلنة ، فقامت دول الأوبك بتحديد السعر الرسمي للخام المرجعي العربي الخفيف و الذي ثبت ب 11.65 دولار للبرميل.

ج -ظهور مشكل توازن الميزانيات و المبادلات العالمية :حصل تغير في موازين المدفوعات و العجز في النظام المالي، حيث اقتطعت نحو 125 مليار دولار من دخل الدول المستوردة للبترول إلى الدول المنتجة .

د – انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي : ذلك نتيجة للارتفاع الذي عرفته أسعار الطاقة بالنسبة للمستهلك.

هـ -ظهور منتجين جدد : بعد الأزمة بدأ الإنتاج خارج المنظمة يتزايد بوتيرة 1 مليون برميل في اليوم كل سنة

وبذلك تطور إنتاج الدول خارج أوبك من 26.4 م ب/ ي سنة 1973 إلى 33.5 م/ برميل في اليوم سنة 1979 م.

المطلب الثاني: الصدمة النفطية الثانية (1979 -1980) [1]:

مع اندلاع الثورة الإيرانية ضد حكم الشاه في سنة 1979 ، ارتفعت أسعار النفط مرة أخرى ، و وصل البرميل إلى 36 دولار للبرميل في سنة 1980 ، ثم بعد ذلك تابعت الأسعار .انحدارها حتى وصلت إلى 27.5دولار للبرميل سنة 1985.

أولا : أسباب الصدمة النفطية الثانية(1979-1980):

أ -انخفاض القدرة الشرائية للدولار الأمريكي : بعد أن قام وزراء المالية للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بإلغاء اتفاقية (بروتن وودز) ، أدى ذلك إلى ظهور عملات قوية منافسة للدولار الأمريكي مثل الفرنك الفرنسي ، الين الياباني ، المارك الألماني و التي أفقدت الثقة في الدولار الأمريكي ، فانخفض السعر الحقيقي للبترول.

ب – انهيار الإنتاج الإيراني : وذلك نتيجة تعطل الطاقة التكريرية لكل من روايال دوتش ، و بريتيش بتروليوم.

ج – القرار الإيراني باستخدام المارك الألماني في تسعير النفط : نظرا لتفكك العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] نفس المرجع السابق ، قويدري قوشيح بوجمعة ، ص 93.

ثانيا : نتائج الأزمة النفطية الثانية(1979-1980)[1]:

لقد كانت للأزمة النفطية الثانية أثر قوي على دول أوبك ،خاصة فيما يتعلق بحصتها في السوق النفطية ، حيث انخفضت من 49 ٪ سنة 1980 إلى 39 ٪ سنة 1981 ، و قد واصلت تقلصها حتى بلغت خلال السداسي الأول من سنة 1982 حوالي 33٪ من الإنتاج العالمي إضافة إلى هذا ، هناك نتائج أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي:

– تطور الأسواق الفورية وذلك باتجاه الشركات النفطية إليها بدلا عن العقود الطويلة الأجل بغية الإسراع في استثماراتها.

– ارتفاع مخزونات (منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية)*، حيث انتقلت من 52.4 مكافئ يوم من الاستهلاك النفط ي إلى 112 مكافئ يوم من الاستهلاك بارتفاع قدره 113.9 ٪ و ذلك بسبب التخوف من حدوث أزمة عجز الإمدادات النفطية.

– قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير السياسة النقدية،وذلك بالرفع في أسعار صرف الدولار مقارنة بالعملات الأخرى، وقد استعملت هذه السياسة من أجل خفض من معدلات التضخم، و أدى ذلك إلى انخفاض أسعار الاستيراد وتقارب الأسعار الحقيقية للنفط مع الأسعار الاسمية.

– اضطراب الأسواق المالية العالمية بسبب ارتفاع أسعار الذهب 500 دولار للأوقية ، نظرا للقرار الذي

اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران و المتعلق بتجميد أرصدتها المالية.

[1] نفس المرجع السابق ، قويدري قوشيح بوجمعة ، ص 94.

المطلب الثالث : إنتاج واحتياطي النفط خلال الفترة (1970-1985).

الجدول رقم (2-2): تطور إنتاج النفط الخام في العالم خلال الفترة (1970- 1984).

الوحدة: مليون برميل.

المصدر : د-محمد محروس إسماعيل ، اقتصاديات النفط والطاقة، ط1 ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ،1988 ، ص 72.

السنة	إنتاج الأوبك سنويا		متوسط إنتاج الأوبك في اليوم	إنتاج العالم في السنة	متوسط إنتاج العالم في اليوم
	مليون برميل	%			
1970	8.806	52	23.9	16719	45.8
1971	9.406	53	25.8	17663	48.0
1972	10.276	55	28.2	18600	51.0
1973	11.297	53	31.0	21190	58.0
1974	11.199	53	31.0	21228	58.2
1975	9.934	49	27.2	20174	55.3
1976	11.232	51	30.8	21831	59.8
1977	11.478	51	31.4	22672	62.1
1978	10.907	48	29.9	22897	62.7
1979	11.235	48	30.8	23665	64.8
1980	9.838	43	26.9	22757	62.1
1981	8.209	39	22.5	21265	58.4
1982	6.937	34	18.5	20645	55.4
1983	6.340	31	17.8	20579	55.7
1984	6.345	30	17.3	21106	56.1

يوضح الجدول (2-2) تطور إنتاج النفط الخام في الفترة الممتدة من 1970- 1984 على النحو التالي [1]:

1 زاد إنتاج النفط الخام خلال السنوات 1970-1972 بنسبة 11% أي بنسبة 5.5% في المتوسط سنويا

[1] د-محمد محروس إسماعيل ، اقتصاديات النفط والطاقة، ط1 ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ،1988 ، ص 73-74.

2 وفي عامي 1973-1974 وهما اللذان شاهدا ارتفاعا كبير في أسعار النفط الخام (بنسبة 400%) فإن الإنتاج العالمي قد وصل إلى مستوى مرتفع وهو 58 مليون برميل في اليوم خلال السنتين المذكورتين . فقد زاد الإنتاج في عام 1973 بنسبة 14% تقريبا عن مستوى الإنتاج عام 1972 ولكن الإنتاج في عام 1974 بقى على مستواه في عام 1973.

3 وفي عام 1985 انخفض الإنتاج العالمي بنسبة 5% نتيجة للفوضى التي سادت السوق العالمية للنفط ونتيجة للسحب من المخزون الذي تراكم في أعقاب حرب أكتوبر 1973 ، مما انعكس في الزيادة الكبيرة في الإنتاج في نهاية عام 1973 وبداية عام 1974.

4 أما في 1976 فقد اخذ الإنتاج العالمي يتزايد من جديد ولكن بشكل بسيط ، وذلك لمواجهة الزيادة في الطلب نتيجة للانتعاش الاقتصادي العالمي الذي اخذ في الظهور بعد صدمة 1973 - 1974 . وقد استمرت الزيادة الإجمالية خلال الفترة المذكورة (أربع سنوات) 7% أي بمعدل 2% في المتوسط سنويا .

5 وبعد عام 1979 حيث بلغ الإنتاج العالمي ذروته وهو 64.8 مليون برميل يومي اخذ الإنتاج العالمي في الانخفاض خلال عام 1980-1982 حيث وصل الإنتاج العالمي إلى 55.4 مليون برميل مليون برميل يومي في 1982 أي يقل بنسبة 14.5% عن قمة الإنتاج قي عام 1979. هذا في الوقت الذي انخفض فيه إنتاج دول الأوبك بنسبة 40% خلال الفترة المذكورة .

إلا انه ابتدأ من عام 1983 اخذ الإنتاج العالمي في التزايد من جديد وإن كان بشكل ضئيل (300الف برميل في اليوم فوق مستوى الإنتاج في عام 1982) ، وقد استمر الإنتاج في التزايد خلال عام 1984 .

ويعكس ذلك الزيادة التي حدثت في الطلب العالمي للبترول نتيجة للانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في الولايات المتحدة عام 1983 وأمتد إلى البلدان الصناعية .

إما بنسبة لدول منظمة الأوبك فإن إنتاج هذه المنظمة قد أستمر في الانخفاض خلال أعوام 1983و1984 ويرجع ذلك أساسا إلى ازدياد الاعتماد على مصادر نفطية خارج نطاق الأوبك مما دفع هذه الدول إلى تخفيض إنتاجها لمواجهة ضعف الطلب على النفط .

الجدول رقم (2-3): الاحتياطي العالمي للنفط الخام خلال الفترة (1972-1980).

الوحدة: بليون برميل

الدول / السنة	إجمالي دول الأوبك	دول أوبك العربية	إجمالي العالم
1972	397.7	321.3	585.1
1973	412.9	319.4	607.9
1974	430.9	340.8	638.7
1975	440.2	345.5	637.9
1976	437.0	343.6	636.9
1977	435.1	343.0	634.2
1978	444.3	352.7	655.4
1979	440.6	352.5	655.3
1980	439.1	352.5	660.4
1981	441.2	355.2	672.4
1982	438.8	355.2	671.1

المصدر : د-محمد محروس إسماعيل ، اقتصاديات النفط والطاقة، ط1 ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ،1988 ، ص61

يتضح من الجدول رقم (2-3)[1]: أن الاحتياطي العالمي من النفط قد وصل الى 671.1 بليون برميل في عام 1982 ويبين الجدول تطور هذا الاحتياطي من عام 1972 إلى عام 1982.ومن هذه التقديرات يتضح أن أرقام الاحتياطي أخذة في الزيادة في معظم هذه السنوات.

وقد زاد الاحتياطي المؤكد إلى الإنتاج في عام 1982 عن 1972 بنسبة 15% تقريبا. وعلى أساس معدل الاحتياطي إلى الإنتاج في عام 1982 فإن هذا الاحتياطي المؤكد يمكن إن يكفي العالم لمدة 35 سنة وقد كانت 32 سنة في عام 1981 و30 سنة في عام 1964.

و قد بلغ نصيب دول الأوبك من الاحتياطي المؤكد 438.8 بليون برميل عام 1982 وهو ما يمثل 65.4% من الاحتياطي العالمي من النفط .ويقدر انه طبقا لمعدلات الإنتاج في عام 1982 فإن هذا الاحتياطي يكفي لمدة 67 سنة ، بينما يقدر الاحتياطي العالمي (خارج الأوبك) بأقل من ثلث هذه المدة .

[1] نفس المرجع السابق، د-محمد محروس إسماعيل ، ص60.

الجدول رقم (2- 4): الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي خلال الفترة (1973-1983).

الدولة	1973	1976	1979	1981	1983	إنتاج 1983 كنسبة من الإنتاج العالمي
الولايات المتحدة	554.4	487.2	501.6	489.3	405.6	30.1
كندا	69.6	69.3	75.1	67.4	63.7	4.7
أمريكا اللاتينية	41.2	44	56.8	65.3	70.2	5.2
غرب أوربا	117.7	147.5	163	157.8	144.8	10.8
الشرق الأوسط	32.4	37.7	51.6	38.3	38.5	2.8
إفريقيا	8	13.7	32.3	29.1	28.1	2.0
الاتحاد السوفيتي	212.9	289.2	335.6	411.8	482.4	35.8
إجمالي العالم	1.108.4	1.175.8	1.339.0	1.371.9	1.348.5	100

الوحدة: مليون طن معادل للنفط.

المصدر : د-محمد محروس إسماعيل ، اقتصاديات النفط والطاقة، ط1 ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ،1988 ، ص139

يبين الجدول رقم (2- 4): إن إنتاج الغاز الطبيعي خلال العشر سنوات (1973- 1983) قد زاد بحوالي 22% هذا في الوقت الذي انخفض فيه بحوالي 5%خلال الفترة المذكورة.

ومن الجدير بالذكر فإن إنتاج الغاز قد لحقه بعض التخفيض أثناء الركود الاقتصادي العالمي خلال سنوات 1972-1973 وان الانخفاض في الإنتاج يرجع أيضا إلى المنافسة التي يلقاها الغاز الطبيعي المستورد من بعض البلدان من مصادر الطاقة البديلة مثل الفحم والطاقة النووية وزيت الوقود .

الجدول رقم (2- 5): الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي خلال الفترة (1976-1983).

الوحدة: تريليون متر مكعب.

الدولة	1976	%	1980	%	1983	%	معدل الاحتياطي إلى الإنتاج في 1983
الولايات المتحدة	6.1	9.3	5.4	7.2	5.6	6.2	13
كندا	1.6	2.5	2.5	3.3	2.6	2.8	26
أمريكا اللاتينية	2.6	3.9	4.5	6.1	5.2	5.9	68
غرب أوربا	4.0	6.1	4.5	6.1	4.5	4.9	28
الشرق الأوسط	15.2	23.0	21.3	28.5	21.9	24.2	567
إفريقيا	5.9	9.0	5.9	7.9	5.3	5.9	128
الاتحاد السوفيتي	26.0	39.5	26.1	34.8	39.6	43.8	67
إجمالي العالم	65.8	100	74.8	100	90.6	100	61

المصدر : د-محمد محروس إسماعيل ، اقتصاديات النفط والطاقة، ط1 ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ،1988 ، ص141

يوضح الجدول رقم (2- 5)[1]: إن الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي قد ارتفع من 65.8 تريليون متر مكعب عام 1976الى 90.6 تريليون متر مكعب عام 1983 إي بنسبة 38% هذا الوقت الذي زاد فيه استهلاك الغاز بنسبة 16.6% فقط خلال الفترة المذكورة 7 سنوات ، وتدعى شركات النفط أن معظم الزيادة في الاحتياطي لا ترجع أساسا إلى اكتشافات جديدة هامة ولكن ترجع إلى إعادة تقييم احتياطي الغاز في الحقول التي تم اكتشافها من قبل.

ويقدر أن احتياطي الغاز العالمي طبقا لمعدلات الإنتاج لهذه الفترة سوف تبقى لمدة 61 عاما في المتوسط ، إلا أن عمر الغاز يختلف بالطبع من منطقة إلى أخرى حول العالم .

والأمر يتوقف بالطبع على عاملين :

1 - حجم الاحتياطي الموجود في باطن الأرض.

2 - معدل استخراج الغاز سنويا ، فمثلا بالنسبة للشرق الأوسط يبلغ احتياطي الغاز حوالي 22 تريليون متر مكعب أي 24.2% من الاحتياطي العالمي ، ويقدر له أن يعيش لمدة 567 عاما . وهذا أطول بكثير من عمر النفط المتدفق في منطقة الشرق الأوسط ، ويبلغ نصيب الاتحاد السوفيتي

[1] نفس المرجع السابق، د-محمد محروس إسماعيل ، ص140.

(وهو اكبر دول من ناحية الاحتياطي والإنتاج في هذه الفترة) حوالي 44% من الاحتياطي العالمي ، ويقدر أن يعيش هذا الاحتياطي لمدة 74 سنة.

المبحث الثاني: تطور إنتاج واحتياطي النفط خلال الفترة(1986-1999).

المطلب الأول: الصدمة النفطية المعاكسة سنة 1986.

أولا: أسباب صدمة الثمانينيات.

هناك مجموعة من الأسباب و التي يمكن تلخيصها فيمل يلي [1]:

1. انخفاض الطلب على النفط سنة 1985: حيث بلغ 60.19 م/ ب / ي فهذا الهبوط في الطلب أثر على حصة منظمة الأوبك في السوق النفطية ب 10 م/ ب / ي سنة 1985 مقارنة بسنة 1980.

2. دخول منتجين جدد للنفط (المكسيك ، انجلترا، النرويج، كندا ، و الاتحاد السوفيتي...)

3. التي بات باستطاعتها تعويض الكميات التي يمكن أن تسحبها دول الأوبك من السوق،و قامت بزيادة الإنتاج مما أدى إلى فائض العرض نفطي في السوق ،و بالتالي دفع الأسعار نحو الهبوط.

4. إعلان بعض الدول النفطية كبريطانيا و النرويج في سنة 1983 بتخفيض أسعار نفطها بمقدار ثلاث دولارات للبرميل من 33.5 دولار إلى 30.5 دولار،كوسيلة ضغط على دول الأوبك لإجبارها على خفض الأسعار.

5. المنافسة الشديدة التي لقيتها دول الأوبك بعد إقرارها نظام الحصص و سقف الإنتاج، من طرف الدول المنتجة غير المنظمة للمنظمة بتشجيع من وكالة الطاقة الدولية ، فبعد أن كانت تسيطر على 85 ٪ من الإنتاج العالمي، انخفضت تلك النسبة إلى 60 ٪ و رغم دعوة دول الأوبك إلى تنسيق السياسات للحفاظ على السعر، فان المنتجين المنافسين رفضوا ذلك مما جعل الأوبك تتخلى عن سقف الإنتاج .

6. توسيع المعاملات في الأسواق الآنية و الأسواق الآجلة ، حيث أصبحت الأسواق الآنية تحتل حوالي 70 ٪ من التعاملات العالمية للنفط، و ظهرت الأسواق الآجلة بسبب ظهور المضاربين و تضارب قوى العرض و الطلب.

7. الاختلاف الحاصل بين دول الأوبك ، و استخدام كل من العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة و الكويت لسياسة رفع الإنتاج، احتجاجا على ارتفاع إنتاج الدول خارج المنظمة و خاصة بحر الشمال.

8. التحفظ في استهلاك النفط: يعنى تخفيض الكميات المستهلكة من الطاقة بشكل عام ومن النفط بشكل خاص لكل وحدة ، سواء أكانت ذات نشاط إنتاجي أم استهلاكي ،للدول الأعضاء في (وكالة

[1] قويدري قوشيح بوجمعة ، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العوم الاقتصادية ، جامعة الشلف ، الجزائر ،2009/2008 ، ص 95-96.

الطاقة الدولية) من 51 %في عام 1973م إلى43% في عام 1983 م وانخفاض استهلاكها بشكل عام من 46 %من إجمالي الطاقة في العالم عام 1973 م إلى41% عام 1982م.[1]

9. تزايد منافسة مصادر الطاقة البديلة للنفط: نتيجة لارتفاع أسعار النفط ازداد نصيب استهلاك عدة طاقات بديلة، والاستثمار فيها .

10. ركود النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية: لقد عاصرت الدول الصناعية خلال العقد بين1973-1982م ركودين متتاليين في النشاط الاقتصادي واللذين ظهرت آثارهما في القطاعات الصناعية ، لأن انخفاض حجم الإنتاج يعني حجم الطاقة المستهلكة مما أدى إلى انخفاض الطلب على النفط.

11. استخدام المخزون الاستراتيجي والتجاري من النفط لإضعاف السوق العالمي: ذلك باستخدام المخزون النفطي لتأثير على أسعار النفط نحو الانخفاض ، ولهذا لجأت الشركات والدول المستهلكة إلى تسريب كميات كبيرة من مخزونها إلى أسواق الاستهلاك ، لزيادة العرض وانخفاض الطلب على نفط دول أوبك .

ثانيا: أثر أزمة 1986على الإقتصاد الجزائري.

إثر الأزمة العالمية التي ضربت الأسواق النفطية عام 1986 وانهيار سعر البرميل الواحد ووصوله أقل من 13 دولار للبرميل، انخفضت العوائد النفطية للجزائر بصورة كبيرة، حيث أن انخفاض بمقدار 1 دولار للبرميل يعني خسارة الجزائر مبلغ قدره 500 مليون.

هذا التقلص الشديد في العوائد أثر سلبا على المتغيرات الاقتصادية الوطنية بالشكل التالي:

1- الميزانية العامة:

وضعت ميزانية عام 1986 على أساس سعر متوسطي يقدر بـ 24 دولار للبرميل، كان من المتوقع تحقيق 48 مليار دج من الجباية البترولية.

تمت مراجعة الميزانية بسبب انهيار الأسعار، حيث تم إقرار عجز قدره 14 مليار دج بإرادات جبائية تقدر بـ 29 مليار دج، إلا أنه في الحقيقة كانت أقل من ذلك، لأن السعر وصل إلى 15 دولار للبرميل وبالتالي تحقيق عجز قدره 20 مليار دج.

2- الميزان التجاري وميزان المدفوعات:

[1] د- سيد فتحي احمد الخولي، اقتصاد النفط ، ط5 ، دار زهران للنشر والتوزيع "شارع عبد القدوس الانصارى السليمانية.جده،1997م ، ص18

حقق الميزان التجاري عجزا كبيرا عام 1986، بلغ 6589,45 مليون دج، إذ أن نسبة 97,47% من صادرات الجزائر محروقات أما وارداتها فبلغت 20,06% [1] موارد غذائية.

حقق ميزان المدفوعات هو الآخر عجزا قدره 15 مليار دج عام 1986 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

-ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة (1985-1990):

الوحدة: مليار دج.

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
رصيد ميزان المدفوعات	5,17	(15)	0,3	(10,9)	(11,8)	(0,76)

( ): تعني الأرقام سالبة.

المصدر: الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، حسن بهلول.

قدر رصيد ميزان المدفوعات عام 1985 بـ 5,17 مليار دج، أنه عام 1986 حقق رصيده عجزا كبيرا قدر بـ 15 مليار دج بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

استمر العجز في ميزان المدفوعات إلى غاية عام 1990 الذي حقق فيه هو الآخر عجزا قدره 0,76 مليار دج، بنسبة عجز بلغت 11,4% مقارنة بسنة 1985.

3- الاستثمار:

اضطرت الجزائر إلى تقليص الاستيراد عم 1986 من 12 إلى 9,5 مليار دج، انعكس تقلص الاستيراد سلبا على الاستثمارات، وذلك بشأن أغلب المشاريع المخططة صاعدا، المشاريع التي يصعب تأجيلها، أما المشاريع الجديدة فكان يتم اختيارها حسب أهميتها في تقليص الواردات والمشاريع الموجهة للموارد المستهلكة، إضافة إلى المشاريع التي تحول دون معاناة القطاعات الأخرى من أي تأخير.

منذ عام 1986 وإلى غاية نهاية الثمانينات تراجع معدل الاستثمار عما كان عليه في السبعينات. [2]

4- معدل النمو الاقتصادية:

[1] – رسالة ماجستير، "انعكاسات السوق البترولية على الاقتصاد الجزائري".

[2] – ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 86-89 دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، ص 41.

انخفضت وتيرة النمو الاقتصادي بسبب تراجع معدل الاستثمار لأن هذا الأخير في حد ذاته نشاط إنتاجي، والجدول التالي يوضح تطور معدل النمو والاستثمار خلال الفترة 1985 إلى غاية 1990.

	1985	1986	1987	1988	1989	1990
النمو الاقتصادي	5,4	1,3	-0,8	-2	3,4	-1
معدل الاستثمار	26,7	/	24,6	22	18,2	19

المصدر: الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، محمد بلقاسم بهلول.

من خلال الجدول يتبين لنا انخفاض معدل الاستثمار بعد أزمة 1986، حيث وصل إلى 18,2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1989، وهذا أدنى مستوى له بعدما كان يقدر بـ 47,4% عام 1979، صاحب انخفاض معدل الاستثمار انخفاضا في معدل النمو الاقتصادي حيث أنه سجلت قيم سالبة عام 1987 و 1988 و 1990.

ثالثا : نتائج الصدمة النفطية [1].

لقد نتجت عن الصدمة النفطية لسنة 1986 نتائج كانت ايجابية للدول المستوردة و جد قاسية على الدول المنتجة و المصدرة للنفط ، و سنحاول أن نبرز نتائج هذه الأزمة على مختلف الإطراف.

أ - تخلي دول الأوبك على سعر البيع الرسمي والاتجاه نحو سياسة أسعار السوق من بداية1988 مما أدى إلى ظهور أسعار مرجعية جديدة ،وتمثلت في نفط ألاسكا و البرنت في بحر الشمال ، وخام دبي و عمان لمنطقة الخليج العربي.

ب - ارتفاع حصة إنتاج الأوبك في السوق النفطية العالمية .

ج - ارتفاع الطلب العالمي على النفط في الدول الصناعية .

د - تراجع مجهودات الاستكشاف بسبب تراجع هوامش ربح الشركات النفطية جراء انخفاض أسعار النفط ، حيث تناقص عدد الآبار الاستكشافية من 1900 بئر سنة 1986 إلى 600 بئر سنة 1989 .

هـ - انخفاض التدفقات المالية بين دول الأوبك و الدول الأوروبية.

و - انخفاض مداخيل الشركات النفطية الكبرى.

ز- تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط ، ففي الفترة 1982-1987 انخفض نمو الناتج الخام للدول المصدرة للبترول 5 مرات مقارنة بفترة السبعينات 1.1 ٪ مقابل 5.9 ٪ ، و حدوث حالات عجز في الميزان التجاري في معظم البلدان النفطية.

[1] قويدري قوشيح بوجمعة ، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، مذكرة ماجستير ،كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العوم الاقتصادية ، جامعة الشلف ، الجزائر ،2009/2008 ، ص 96-97.

ح - تفاقم أزمة المديونية العالمية من خلال تزايد ديون الدول المصدرة للنفط لتعويض إيراداتها النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط.

ط - انخفاض قيمة الواردات النفطية للدول المستوردة في ظل انخفاض أسعار النفط، حيث بلغت وفورات دول مجموعة التعاون الاقتصادي و التنمية نتيجة لذلك حوالي 45 مليار دولار.

المطلب الثاني: الصدمات النفطية خلال الفترة (1990-1999).

أولا : الصدمة النفطية الخليجية (1990-1991).

1- الأسباب[1]:

أ -اجتياز حصص الإنتاج المحدد من طرف منظمة الأوبك ، مما أدى إلى انخفاض الأسعار و زيادة المخزون الاستراتيجي لدى الدول المستهلكة.

ب - نتائج الصدمة النفطية المعاكسة سنة 1986 التي تكبدتها الاقتصاديات المنتجة للبترول بانخفاض صادراتها النفطية و إيراداتها المالية ، و تراجع معدل النمو فيها و تفاقم مديونيتها مما أدى إلى التمهيد لأزمات اقتصادية أخرى.

ج - السياسة النفطية المتبعة من طرف الكويت التي لم تحافظ على حصص الإنتاج المنسوبة إليها، و الإخلال باتفاقية جويلية 1990 مما جعل العراق يتهم الكويت و الإمارات العربية المتحدة بالمسؤولية عن انخفاض الأسعار.

د - الخلاف الدائر بين العراق و الكويت منذ 1936 حول أكبر حقل (حقل الرملية) يقع بين الحدود العراقية الكويتية ، و اتخاذ العراق ذلك سببا لضم الكويت إليه.

هـ -ارتفاع الإنتاج العراقي مع نهاية الحرب الإيرانية العراقية بتكثيف كل طاقاته الإنتاجية ،و ذلك بتطبيق برنامج يحتوي على 30 مشروع يجعل من العراق ثاني أكبر منتج في دول منظمة الأوبك ، بعد العربية السعودية ، مما يهدد إستراتيجية و مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في مجال تثبيت الأسعار.

2- النتائج [2]:

[1] نفس المرجع السابق، قويدري قوشيح بوجمعة ، ص 97- 98.

[2] نفس المرجع السابق ، قويدري قوشيح بوجمعة ، ص98 - 99.

جاءت نتائج هذه الصدمة لتعزز الهيمنة الأمريكية على السوق النفطية حيث انخفضت الأسعار منذ اليوم الأول للتدخل العسكري الأمريكي إلى السعر الذي يتوافق مع المصالح الأمريكية و هو 20 دولار للبرميل و من أهم نتائج هذه الأزمة ما يلي:

أ -ازدياد حدة الأزمات الاقتصادية في الدول المنتجة و الدول النامية.

ب -ضعف الأوبك وذلك من خلال تجميد إنتاجها للتكيف و السوق النفطية في ظل الصدمة.

ج - الانخفاض المستمر للأسعار حيث وصل سعر سلة الأوبك في 1992 إلى 18.44 دولار للبرميل ، و في 1993 إلى 16.33 دولار للبرميل ، و في 1994 إلى 15.33 دولار للبرميل.

د - قيام الدول المستهلكة باستخدام المخزونات النفطية بكافة أنواعها الإستراتيجية و التجارية، و التي قدرت ب 3 أشهر من استهلاك دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية.

هـ -عودة الشركات النفطية العالمية للنشاطات الإنتاجية في الدول المنتجة لعجز هذه الدول عن تمويل المشاريع النفطية، و تأمين المتطلبات التكنولوجية لصناعتها النفطية،في إطار عقود و أشكال قانونية مختلفة ، و من بين هذه الدول روسيا و الجزائر و بقية الدول النامية الأخرى.

و -بروز القوة النفطية السعودية و الأمريكية، بعد السيطرة على السوق النفطية ، و هذا راجع لكون السعودية أكبر منتج في العالم و أمريكا أكبر مستهلك ، فهذان البلدان يستطيعان التأثير مباشرة على العرض و الطلب النفطي.

ز -بعد نظام هيمنة الشركات و نظام الأوبك تم إنشاء نظام نفطي جديد بزعامة (الو. م . أ) ، يمكنها من تحديد الأسعار عن طريق خلق آليات العرض و الطلب ، و ضمان الإمدادات النفطية لاقتصادها و للدول الصناعية الأخرى .

ح - فرض الحضر على الصادرات العراقية النفطية من طرف الأمم المتحدة و التي كانت تبلغ4.02 مليون برميل في اليوم و تعويضه بإنتاج كل من إيران و السعودية العربية.

ثانيا: الصدمة النفطية الأسيوية (1998).

1-الأسباب[1] :

تتلخص أهم أسباب الصدمة النفطية لسنة 1998 فيما يلي:

أ- الانكماش الذي مس اقتصاديات دول النمور الآسيوية جراء الأزمة المالية ، و عدم قدرة الاقتصاد الياباني على تجاوز المشاكل التي يعاني منها، خاصة ضعف الموقف المالي لمعظم المؤسسات المالية

[1] نفس المرجع السابق ، قويدري قوشيح بوجمعة ، ص99- 101.

و المصرفية ، و تعثر العديد منها مما أدى إلى إفلاسها ، فانخفض النمو الاقتصادي لليابان و النمور الآسيوية ، و انعكس ذلك على نقص في استهلاك الطاقة و خاصة النفط و بالتالي انخفاض الطلب و الجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (2-6): النمو الاقتصادي و التغير في الطلب على النفط خلال الفترة (1997-2000).

الوحدة: ٪.

السنوات	1997	1998	1999	2000
معدل النمو الاقتصادي	6.2	-4.6	3.8	4.4
التغير في الطلب النفطي	5.3	-2.5	2.6	3.5

المصدر: قويدري قوشيح بوجمعة ، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العوم الاقتصادية ، جامعة الشلف ، الجزائر ،2009/2008 ، ص 99.

و يتضح من خلال الجدول(2-6): أثار الأزمة الآسيوية على معدل النمو في المنطقة، و منه على التغير في الطلب النفطي و الذي انخفض من 5.3 ٪ سنة 1997 إلى 2.5 - ٪ سنة 1998 .

ب - زيادة المخزون النفطي عام 1998 بشكل كبير،مما أثر على الأسعار و الجدول الموالي يبين ذلك

الجدول (2-7): تطور المخزون النفطي العالمي سنتي (1998-1999).

الوحدة : مليون برميل.

	الدول الصناعية	دول أخرى	المخزون العائم	العالم
الربع الأول 1998	-11	176	1	166
الربع الثاني 1998	142	267	23	432
الربع الثالث 1998	180	288	14	482
الربع الرابع 1998	133	352	10	472
الربع الأول 1999	40	318	17	374
الربع الثاني 1999	84	240	36	360
الربع الثالث 1999	60	170	-19	212

المصدر: قويدري قوشيح بوجمعة ، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العوم الاقتصادية ، جامعة الشلف ، الجزائر ،2009/2008 ، ص 100.

من خلال الجدول رقم(2-7): يتبين الارتفاع الكبير في المخزون النفطي في الربع الثاني لسنة 1998 ، حيث قفز من 166 مليون برميل إلى 432 مليون برميل ، ثم ارتفع في الربع الثالث إلى 482 مليون برميل و من ثم بدأ في الانخفاض حتى وصل إلى 212 مليون برميل في الربع الثالث من سنة1999 ، و في هذا الوقت انخفضت الأسعار بشكل كبير فلم يتعدى سعر برميل سلة أوبك10دولار.

ج - تجاوز بعض أعضاء أوبك حصتهم من إنتاج النفط بسبب مشاكل اقتصادية ، و إعطاء أوبك الصفة الرسمية لهذه الزيادات في جاكرتا في 30-11-1997 بزيادة تقدر ب 2.5 م/ ب / ي.

د -عودة العراق للإنتاج من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء ، ففي المرحلة الرابعة من تطبيق هذا البرنامج في 26-11-1998 حتى 12-03-1999 صدرت العراق 203.4 م/ ب و قدرت إيراداتها ب 1.146مليار دولار .

2- النتائج[1]:

أ -انخفاض عائدات الدول المنتجة .

ب - انخفاض أرباح الشركات النفطية إلى حد كبير.

ج - تماسك دول منظمة الأوبك و اتخاذ قرارين لخفض الإنتاج من أجل توقيف تراجع الأسعار.

د - ظهور متغيرات في السوق النفطية نذكر منها:

- اندماج الشركات النفطية العالمية من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج.
- فتح الدول المنتجة أبوابها للشركات غير الوطنية.
- فتح السوق النفطية للمنافسة.

المطلب الثالث: آثار أزمة 1998 على الاقتصاد الجزائري

رغم الإنجازات والتحويلات في السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر منذ منتصف العقد الماضي، فإن أداء الاقتصاد بشكل عام ظل ضعيفا، وفي إطار هذا الوضع شهدت السوق البترولية أزمة انخفاض الأسعار سنة 1998، حيث وصل متوسط السعر ما دون 13 دولار للبرميل.

انعكس هذا الانخفاض على حصة إنتاج الجزائر ضمن منظمة OPEC، أثر سياسة خفض الإنتاج (الإمدادات) لإعادة توازن الأسعار، ومن تم انخفضت عوائد الصادرات من النفط، حيث أن إنتاج الجزائر من النفط ضمن منظمة OPEC، قد انخفض بنسبة 3,3% سنة 1998 لتصل إلى 818 ألف برميل / يوميا، وبنسبة 11,4% أي 749,6 ألف برميل / يوميا سنة 1999، مقارنة مع سنة 1997، وهذا بسبب منظمة OPEC بشأن خفض سقف إنتاجها بـ 2600 برميل / يوميا باستثناء العراق، وذلك لامتصاص الفائض الموجود في السوق، وإعادة توازن قوى العرض والطلب.

[1] نفس المرجع السابق ، قويدري قوشيح بوجمعة ، ص 101

إن انخفاض الإنتاج والأسعار خلال سنة 1998، انعكس سلبا على العوائد البترولية، حيث انخفضت بـ 32%، وذلك يتضح جليا في أنها تقلصت إلى 5,970 مليون دولار عما كانت عليه سنة 1997 بـ 8,8 مليون دولار ضمن انخفاض عوائد OPEC من 109,186 إلى 76,302 خلال عامي 97-98.

إن أزمة 1998 كان لها آثار على وضع الاقتصاد الكلي للجزائر فبالنسبة لـ:

1- ميزانية الدولة:

أدى التراجع الكبير لأسعار البترول إلى انخفاض الإيرادات النفطية لتصل إلى 46 مليون دولار بدلا من 50 مليون دولار لسنة 1997 (الجباية البترولية)، ومن تم إلى حدوث انخفاض كبير في الإيرادات العامة يقدر بـ 2,871 مليون دولار لتصل إلى 13,186 مليون دولار مقابل 16,057 مليون دولار سنة 1997.

في المقابل بلغت النفقات 15,027 مليون دولار مما سبب عجزا في الميزانية العامة قدر بـ 1,849 مليون دولار، بلغت نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ 3,89%.

أما بالنسبة:

2- الميزان التجاري:

شهدت الصادرات انخفاضا بحوالي 34% عما كانت عليه العام الماضي، ويعود هذا الانخفاض خاصة إلى هبوط قيمة الصادرات النفطية نتيجة انخفاض الأسعار العالمية للنفط، أما الواردات فقد واصلت اتجاهها التصاعدي منذ عام 1995 رغم الجهود لتقليصها، فارتفعت بنسبة 10,9% خلال عام 1998.

إن انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات أثر على الميزان التجاري، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول(2_8): الميزان التجاري لعامي 97-98:الوحدة: مليون برميل.

	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	نسبة إلى الناتج
1997	13,820	8,130	5,690	%11,9
1998	10,150	9,190	1,020	%2,2
نسبة التغير	-%34	+%10,9	-%82	/

الجدول يبين لنا أن فائض الميزان التجاري قد تقلص بنسبة 82% سنة 1998، مقارنة بعام 1997، وهذا ما أثر نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفضت إلى 2,2% خلال هذا العام، وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار المواد المصنعة (المستوردة) بدرجات متفاوتة والاعتماد الكبير على العائدات من الصادرات النفطية في تغطية الواردات.

إن هذا التكوين لهيكل التجارة الخارجية ناجم عن القاعدة الضيقة في الجزائر التي ترتكز إلى درجة كبيرة على النشاط الاستخراجي للخامات، وتفتقر للمقدرة على إنتاج السلع الأخرى بصورة تمكن من سد احتياجات الأسواق المحلية مما يؤدي إلى تأثر الاقتصاد الوطني بصفة مباشرة بالصدمات الخارجية المتمثلة في تقلبات أسعار

النفط، وإلى استمرار الاعتماد على الواردات لمقابلة الاحتياجات المحلية، وبالتالي فإن الفائض في الوضع العام للميزان التجاري لا يعكس حقيقة الأوضاع في الجزائر.

أما فيما يخص:

1. ميزان المدفوعات:

فقد سجل عجزا بقيمة 1,640 مليون دولار، بعد أن شهد فائضا في عام 1997 لأول مرة منذ 1993 يقدر بحوالي 1,160 مليون دولار.

حيث سجلت مكونات ميزان المدفوعات تراجع سنة 1998 مقارنة مع سنة 1997، فمثلا تحول الفائض الموجود في ميزان الحسابات الجارية في عام 1997 والبالغ 3450 مليون دولار، إلى عجز في عام 1998 بلغ 1220 مليون دولار، ونفس الشيء بالنسبة لميزان السلع والخدمات وميزان الخدمات والدخل الصافي.

عموما فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات الذي تميز بالعجز انعكس على مستوى الاحتياطات الرسمية، حيث انخفضت خلال عام 1998 بحوالي 15% ومن تم تراجعت تغطية هذه الأخيرة للواردات لتصل إلى 2,9% مقابل 11,9 سنة 1997.

بعدما أن بلغت الاحتياطات ذروتها سنة 1997 بأكثر من 8,0406 مليار دولار، وذلك بسبب تراجع أسعار البترول من جهة وارتفاع خدمة الدين، حيث أن هذا الأخير سجل ارتفاع سنة 1998 حيث بلغ معدل خدمة الدين 47% وهذا بدوره يرجع إلى عاملين أساسيين:[1]

1- انخفاض أسعار البترول.

2- ارتفاع أقساط الدين المستحقة الدفع إلى أكثر من 3 مليار دولار بعدما كانت في حدود 2 و 2,5 مليار دولار، وذلك رغم تراجع أقساط الفائدة سنة 1998.

المبحث الثالث : أثر الأزمة المالية العالمية 2007على الإقتصاد الجزائري

المطلب الأول : الأزمة المالية العالمية 2007

هي التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في العام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء المساكن والعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأمريكي ووصلت تبعاتها إلى اقتصاد أوروبا وآسيا مطيحة في طريقها بعدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية، ولم تفلح مئات المليارات التي ضخت في أسواق المال العالمية في وضع حد لأزمة الرهون العقارية التي ظلت تعمل تحت السطح حتى تطورت إلى أزمة مالية عالمية انفجرت في سبتمبر 2008،

[1] – الاقتصاد الجزائري خلال الألفية الثانية، مرجع سابق، ص 14.

ولم يخف الكثير من المسؤولين خشيتهم من أن تطيح بنظم اقتصادية عالمية وأن تصل تداعياتها إلى الكثير من أنحاء العالم.

الفرع الأول: أسباب الأزمة المالية العالمية

إن الأزمة المالية المعاصرة هي أزمة مالية بالدرجة الأولى نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية على نحو مستقل –إلى حد كبير– عما يحدث في الاقتصاد العيني، ويمكن تحديد تلك الأسباب كما يلي:

أولا :أسباب مباشرة [1]:

أن الأزمة المالية بدأت نتيجة توفر ما يعرف بالأموال الرخيصة (انخفاض سعر الفائدة حتى وصل إلى1% في عام 2003م مما رفع الطلب على القروض وخاصة القروض العقارية، ومع سهولة وتيسير هذه القروض تزايد الطلب عليها مما أدى إلى رفع سعر العقار في الولايات المتحدة.هذه الفقاعة في قطاع العقار الأمريكي أغرت البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار على الدخول في سوق القروض العقارية الأمريكي، مما أدى إلى نشر مخاطرها على نطاق أوسع .

الرهون العقارية الأقل جودةsubprime ، وهذا يأتي من أن المواطن الأمريكي يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار، حينما يرتفع ثمن العقار المرهون يحاول صاحب العقار ،ونتيجة لسهولة الحصول على قرض، الحصول على قرض جديد، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، ومن هنا تسمى الرهون الأقل جودة، لأنها رهونات من الدرجة الثانية، أي أنها أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار، وتوسعت البنوك في هذا النوع من القروض الأقل جودة مما رفع درجة المخاطرة في تحصيل تلك القروض .

الشكل1: تطور أسعار العقار في الولايات المتحدة الأمريكية

زايري بلقاسم، الأزمة المالية المعاصرة: الأسباب والدروس المستفادة، الملتقي الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، 25-26 نوفمبر 2005،جامعة شلف، ص7،9.

http://www.alaswaq.net/views/2008/10/12/18895.html

المصدر: سامي بن إبراهيم السويلم، الأزمة المالية رؤية إسلامية، الملتقي الدولي الثالث حول إدارة

المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، 25-26 نوفمبر 2005،جامعة الشلف.

الزيادة الهائلة في توريق الديون العقاريةSecuritization ، وهو ما قام به المهندسون الماليون في الولايات المتحدة حيث تم اختراع جديد اسمه المشتقات المالية وهو اختراع يمكن من خلاله توليد موجات متتالية من الأصول بناءا على أصل واحد، وأنه يمكن تحويل تلك القروض إلى أوراق مالية معقدة (توريق الديون) يمكن عن طريقها توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد .

الشكل2: تطور المشتقات المالية

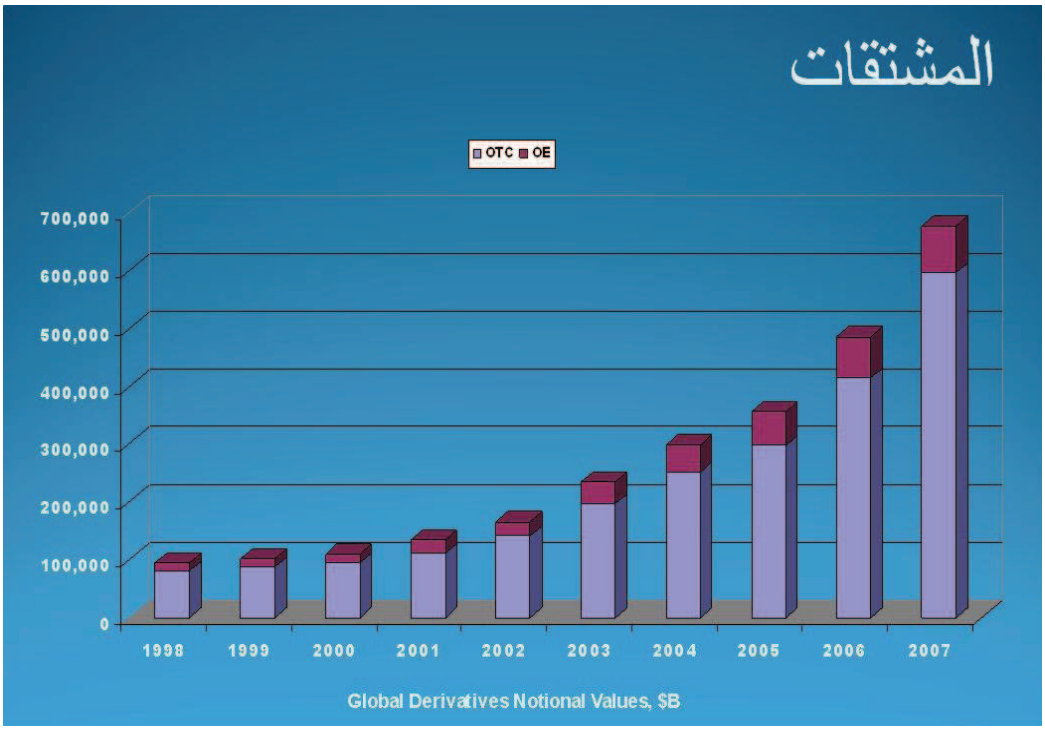

المصدر: سامي بن إبراهيم السويلم، مرجع سبق ذكره

4-البنوك لم تكتف بالتوسع في القروض الأقل جودة بل استخدمت(المشتقات المالية) لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي للتوسع في الإقراض، وذلك عندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدام هذه (المحفظة من الرهونات العقارية) لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق، فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية، وهكذا فإن العقار يعطي مالكه الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وتستمر العملية موجة بعد موجة حيث يولد الإقراض طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، وهكذا أدى التركز في الإقراض في قطاع واحد إلى زيادة المخاطر.

الشكل3: تطور سوق المشتقات

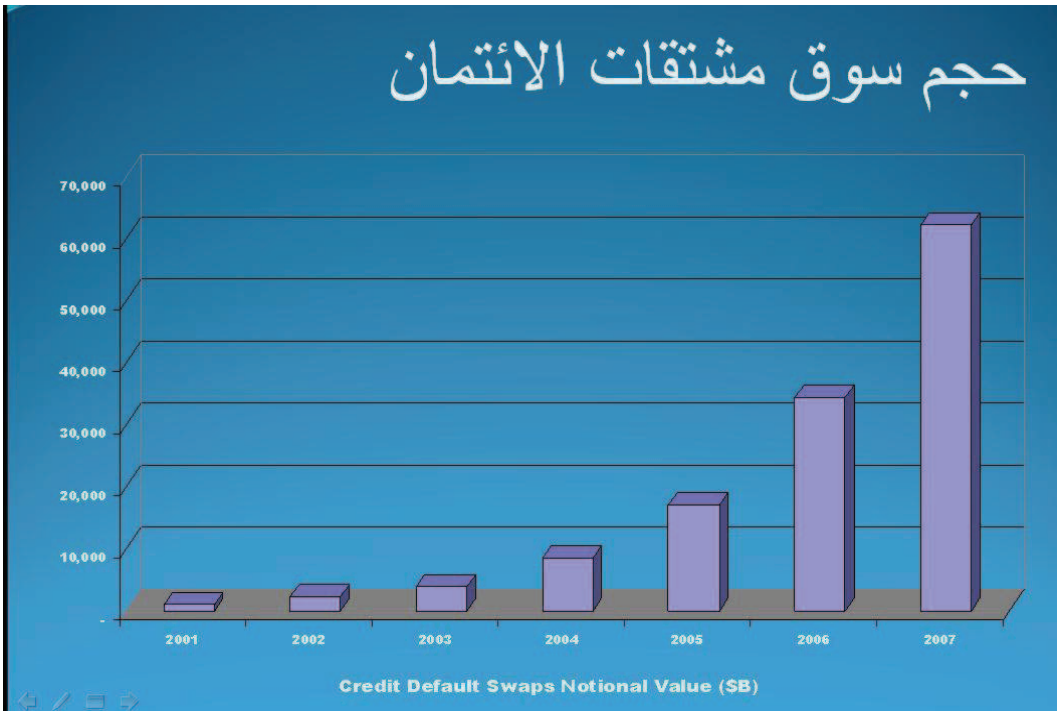

المصدر: سامي بن ابراهيم السويلم، مرجع سبق ذكره

5- نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة، حيث لا تخضع البنوك الاستثمارية للمنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية.

6-ترابط الاقتصاديات: فقد كانت دورات الزيادة والهبوط في أسعار العقار مقصورة في السابق على الدول التي تمر بها من قبل، لكن الفقاعة الأخيرة في قطاع العقار الأمريكي أغرت البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار من دول أخرى على الدخول في سوق القروض العقارية الأمريكي، ما أدى إلى نشر مخاطرها على نطاق أوسع .

وذلك ما جعل انهيار القطاع العقاري الأمريكي وأزمة القروض العقارية السيئة تنتشر حول العالم وتقود إلى انكماش ائتماني وصعوبة في الإقراض وركود في الاقتصاد تطلب تدخل البنوك المركزية، بضخ المليارات من السيولة النقدية في القطاع المصرفي، وذلك لشراء أصول فاسدة من البنوك، كما تضمنته خطة الإنقاذ الأمريكية على سبيل المثال ورفع مبلغ الضمان الحكومي على المدخرات، كما ورد في خطة الإنقاذ الأمريكية بحيث تضمن ودائع الأفراد من 100 ألف إلى 250 ألف دولار لمنع أي خوف على الودائع البنكية.

وحيث إنه تم توزيع الاقتراض الأمريكي على العالم عبر محافظ سندات الديون لدى البنوك الكبرى ومؤسسات التمويل، فإن ذلك ربما يخفف من أثر صدمة أزمة القطاع المالي على الاقتصاد العالمي.

أزمة الثقة: لقد تكاثفت الأسباب السابقة على تهديد أحد أهم عناصر هذا القطاع وهو الثقة، فبالرغم من أن العناصر السابقة كافية لإحداث الأزمة، فإن الأمر يصبح خطيرا إذا فُقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي والذي يقوم على ثقة الأفراد ، ويزداد تعقيدا نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول.

ثانيا : أسباب غير مباشرة:

لعل من أهم الأسباب غير المباشرة للأزمة هي النفقات العسكرية على الإرهاب في العراق وأفغانستان، فالولايات المتحدة تنفق كل ثلاثة دقائق مليون دولار لحربها1 على العراق .مما يعني نزيف للسيولة العالمية، وتمويله يكون باقتراض الحكومة الأمريكية من دول العالم ومن سوقها الداخلي. وذلك بإصدارها سندات خزينة، ولهذه السندات سمعة عالمية كبيرة مصدرها اسم الولايات المتحدة الأمريكية واقتصادها القوي وهو اقتصاد يعتمد على الإنتاج والعلم واستخدام التكنولوجيا، لذلك يستثمر بها معظم بلاد العالم بلا استثناء.

الفرع الثاني: مظاهر أزمة النظام المالي العالمي

لقد بدأت إرهاصات ومعالم انهيار النظام المالي العالمي في الظهور وأصابت أصحاب الأموال وغيرهم بالهلع والذعر والرعب، كما ارتبكت المؤسسات المالية والوسطاء معها في التفكير في وضع الخطط للإنقاذ، كما أحدثت للحكومات الخوف على عروشهم وبدءوا ينادون العلماء والخبراء لبيان كيف المخرج ؟

ومن مظاهر هذه الأزمة على سبيل المثال ما يلي:

– الهرولة في سحب الإيداعات من البنوك لأن رأس المال جبان وهذا ما تناولته وكالات الإعلام المختلفة

– قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفًا على صعوبة استردادها.

– نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية وهذا أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفى كافة نواحي الحياة مما أدى إلى توقف المقترضين عن سداد دينهم.

– انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال وهذا أحدث ارتباكًا وخللا في مؤشرات الهبوط والصعود.

– انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة وتجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جدًا وضمانات مغلطة.

– انخفاض المبيعات ولا سيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها بسبب ضعف السيولة.

– ازدياد معدل البطالة بسبب التوقف والإفلاس والتصفية وأصبح كل موظف وعامل مهدد بالفصل.

– ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات .

– انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار وهذا أدى إلى مزيد من الكساد والبطالة والتعثر والتوقف والتصفية والإفلاس.

زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره ص 61.

الفرع الثالث : آثار المدمرة لأزمة النظام المالي العالمي

من الآثار السيئة ما يلي:

- الذعر والخوف والقلق والتخبط الذي أصاب الناس جميعًا منهم على سبيل المثال:
- الحكام والرؤساء والوزراء.
- أصحاب المؤسسات المالية والقائمين على أمور الأسواق المالية.
- أصحاب مؤسسات الوساطة المالية.
- أصحاب الودائع في البنوك والمصارف وغيرها.
- المقترضون من البنوك والمتعاملون معها وكذلك أصحاب الودائع.
- المستهلكون المهددون بارتفاع الأسعار.
- الموظفون والعمال المهددون بفقد وظائفهم.
- الفقراء والمساكين الذين يعيشون على الإعانات والصدقات.
- إفلاس بعض البنوك والمصارف والمؤسسات المالية بسبب نقص السيولة وزيادة مسحوبات المودعين واضطرار بعض الحكومات من خلال البنوك المركزية إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه من البقية الباقية حتى لا يحدث انهيارًا تاما للحياة الاقتصادية وتقع الدولة في دائرة الإفلاس.

- إفلاس بعض الشركات أو توقف بعض خطوطها الإنتاجية، كما بدأت بعض البنوك بتنفيذ الرهونات والضمانات التي معها وهذا سبب خللا في التدفقات النقدية لها.

- فقد الوظائف وارتفاع نسبة طالبي الإعانات الاجتماعية الحكومية وغيرها، وهذا ألقى المزيد من الأعباء على ميزانيات الدول وأوقف العديد من المشروعات الاستثمارية الجديدة.

- قيام بعض الدول إلى فرض المزيد من الضرائب لتعويض العجز في ميزانياتها بسبب ارتفاع ميزانية الدعم وتقديم المساعدات للشركات والبنوك المقبلة على الإفلاس أو لدعم الودائع أو نحو ذلك.

- فقدان المقترضون لأصولهم ومنازلهم المرهونة بسبب القروض، إذ فقد أكثر من مليوني أمريكي ملكيتهم العقارية وأصبحوا في عداد المشردين واللاجئين والمهجرين والفقراء والمساكين

المطلب الثاني: أسباب تأثر الإقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية

يوجد عدة عوامل تؤدي إلى تأثر الإقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية، لكن الإشكال يكمن في حجم ذلك التأثير، و عموما فإن الإقتصاد الجزائري عرضة للأزمة المالية العالمية للأسباب التالية :

– ارتباط الإقتصاد الجزائري بالمتغيرات العالمية خاصة بعد التحول إلى إقتصاد السوق، و إبرام إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي .

– ارتباط الإقتصاد الجزائري بالدولار حيث أن معظم صادراتنا تتم بالدولار و الذي شهد تدهورا كبيرا في قيمته .

– اعتماد الإقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات و الذي يشكل 98 % من الصادرات لذلك يعتبر الإقتصاد الجزائري إقتصد ريعي هش عرضة لتقلبات أسعار البترول .

– عدم إنخراط الجزائر في تكتلات إقتصادية تسمح لها بمواجهة تداعيات الأزمة .

يتضح مما سبق أن الإقتصاد الجزائري يتأثر بالأزمة المالية العالمية لا محال ، لكن بمستوى أقل مقارنة مع الدول الأخرى ، و ذلك راجع إلى ما يلي :

– عدم وجود سوق مالي حقيقي كما أن البورصة لم تندمج في الأسواق المالية العالمية .

– عدم وجود تعاملات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية

– إنفتاح الإقتصاد الجزائري على الإقتصاد العالمي بشكل جزئي حيث أن الجزائر لم تنظم بعد في المنظمة العالمية للتجارة .

– التسديد المسبق للمديونية الخارجية ، و الذي جنب الجزائر من الإضطرابات في الأسواق المالية .

– واصل بنك الجزائر في السداسي الأول لستة 2008 تثبيت معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار ، في ظل ظرف دولي يتميز بالتقلبات في الأسواق المالية و النقدية و أسواق الصرف و عودة التضخم على المستوى العالمي

– إن الوضعية المالية للجزائر مريحة بحيث بلغ إحتياطي الصرف 140 مليار دولار ، و فائض السيولة النقدية في البنوك الجزائرية تقدر ب 4192 مليار دينار أي ما يعادل 58.14 مليار دولار ، مما يسمح بتمويل الإقتصاد و تغطية النفقات العمومية لمدة تتجاوز السنتين .

إن طبيعة إنعكاس الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الجزائري له إيجابيات في صالح الإقتصاد ، بالمقابل له سلبيات تعيق الإقتصاد الجزائري و يتضح ذلك كما يلي :

1- الإنعكاسات الإيجابية :

يترتب على الأزمة المالية العالمية بعض الإنعكاسات الإيجابية تجلب فوائد للإقتصاد الجزائري و ذلك من خلال ما يلي :

– يؤدي ركود الإقتصاد العالمي و إنخفاض الطلب الإجمالي إلى إنخفاض أسعار عدة سلع في السوق العالمية ، و بما أن الجزائر تعتمد على الإستيراد لذلك فإنها تستفيد من ذلك الوضع ، و يوفر فرصة لتخفيف العبء على المواطن و كمثال على ذلك نجد سوق السيارات الذي شهد إنخفاضات متتالية في الأسعار أدى إلى تحسين القدرة الشرائية للأفراد .

– إنخفاض تكاليف الإنتاج و يترتب على ذلك ديناميكية في الإستثمار ، و كمثال على ذلك نجد إنخفاض أسعار الحديد أدى إلى إنتعاش قطاع العقار.

– إمكانية عودة الأموال المهاجرة أو جزء منها نتيجة الشعور بعدم الآمان في حال إبقائها مودعة في البنوك في الدول الصناعية [1] .

2– الإنعكاسات السلبية :

يترتب على الأزمة المالية العالمية بعض الإنعكاسات السلبية التي تعيق الإقتصاد الجزائري ،وذلك من خلال ما يلي :

– يؤدي ركود الإقتصاد العالمي إلى إنخفاض الإستثمار و بالتالي إنخفاض الطلب على الطاقة مما يؤدي إلى إنهيار أسعار المحروقات ، و يترتب على ذلك إنخفاض حصيلة الصادرات ، و بالتالي إختلال التوازنات المالية الكبرى .

– يؤدي ركود الإقتصاد العالمي إلى إفلاس عدة مؤسسات و بقاء بعض المؤسسات الكبرى في السوق العالمية ، و بالتالي إحتكارها للسوق و تحكمها في الأسعار .

– إن من تداعيات الأزمة المالية العالمية إنخفاض السيولة و بالتالي صعوبة حصول المؤسسات على قروض بنكية لتمويل الإستثمارات الأجنبية في الجزائر .

المطلب الثالث : آثار الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الجزائري

تؤثر الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الجزائري في عدة مجالات يمكن إجمالها فيما يلي :

1– على مستوى الميزان التجاري:

في سنة 2008 سجلت التجارة الخارجية فائض في الميزان التجاري قدره 39 مليار دولار، بحيث وصلت قيمة الصادرات 78 مليار دولار بينما وصلت قيمة الواردات 39 مليار دولار . و تشكل المحروقات 97.85 % من إجمالي الصادرات [2] ، لذلك يتأثر الميزان التجاري بأسعار البترول . و بعد إنفجار الأزمة المالية العالمية في أواخر سنة 2008 ، و إنخفاض أسعار البترول في حدود 40 – 50 دولار للبرميل مما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات بمعدل 46.40 % حيث قدرت خلال السداسي الأول لسنة 2009 ب 20.7 مليار دولار مقابل 38.6 مليار دولار تم تحقيقها في نفس الفترة لسنة 2008 ، في المقابل تستمر الواردات في الإرتفاع حيث

([1]) زايري بلقاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص 21 .

([2]) www.ons.dz

بلغت قيمتها 19.7 مليار دولار مقابل 18.9 مليار دولار للسداسي الاول لسنة 2008 أي بمعدل 4.04 % و ترتب على ما سبق تراجع فائض الميزان التجاري إلى المليار دولار في نهاية جوان 2009 بعدما وصل إلى 19.75 مليار دولار لنفس الفترة سنة 2008 ، و هذا ما يؤكد أن الجزائر تتجه نحو تحقيق عجز في الميزان التجاري ، و ذلك في حالة عدم إرتفاع معتبر لأسعار البترول. و نشير أن الميزان التجاري الجزائري لم يسجل عجزا منذ سنوات عديدة نتيجة إستقرار أسعار البترول في مستويات عالية لتصل 90 دولار للبرميل سنة 2008

2- على مستوى إنخفاض معدل النمو الإقتصادي

حسب تقرير صندوق النقد الدولي حول الآفاق الإقتصادية العالمية فإن معدل النمو في الجزائر لسنة 2009 سيقدر ب 2.2 % [1] و هو مستوى غير كاف لإمتصاص البطالة و تنفيذ مختلف البرامج المسطرة ، في هذا المجال تواجه مشاريع التنمية الوطنية عدة صعوبات نتيجة إنخفاض أسعار البترول و بالتالي إنخفاض مداخيل الدولة . في هذا السياق أكد وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أنه بموجب قرار الحكومة سيتم إلغاء أو تأجيل عدة مشاريع كانت مبرمجة في مخطط الحكومة ، و ذلك نظرا لإنخفاض العائدات المالية للجزائر بعد إستمرار تدهور أسعار النفط . بالإضافة إلى ذلك فإن الخزينة العمومية ستتحمل خسائر معتبرة نتيجة تأخر المشاريع و عدم تنفيذها في الفترة المحددة لها . كما سيؤدي الركود الإقتصادي العالمي إلى إفلاس العديد من المؤسسات عبر العالم مما سيقلص الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

3- على مستوى إرتفاع معدل التضخم:

إن إرتفاع فاتورة الواردات إلى حوالي 38 مليار دولار سنة 2008 يرجع إلى زيادة مستويات التضخم في الأسواق العالمية و من مظاهر ذلك ما يلي : [2]

- إرتفاع أسعار المواد الغذائية ب 8.6 %
- إرتفاع أسعار المواد الزراعية ب 4.1 %
- إرتفاع المنتجات الغذائية الصناعية ب 13.5 %

و في ظل تراجع الدينار الجزائري أمام اليورو و الدولار ، و كذا إنخفاض مداخيل الصادرات فإن الميزانية العمومية لا تستطيع دفع فاتورة الواردات ، مما يؤدي إلى إستنزاف موارد صندوق ضبط الإيرادات و إنخفاض في إحتياطي الصرف و الذي ينعكس سلبا على التوازنات المالية الكلية و على السياسة المالية المنتهجة .

بالإضافة إلى ما سبق فإن إنخفاض أسعار الفائدة و كذلك تدهور الدولار أدى إلى إنخفاض قيمة سندات الخزينة الأمريكية بمعدل 30 % مما أثر على التوضيفات الجزائرية في الخزينة الأمريكية حيث إنخفضت من 44 مليار دولار إلى 34 مليار دولار أي تكبد خسارة بمقدار 10 مليار دولار .

([1]) www.imf.org

([2]) www.forums.bladi-dz.com

❖ **إجراءات مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية:**

رغم أن الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية بطريقة مباشرة إلا أنها تأثرت بطريقة غير مباشرة لذلك يجب إتخاذ عدة إجراءات لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية على الجزائر من خلال ما يلي :

– إقامة إقتصاد جزائري قوي من خلال تشجيع صادرات خارج المحروقات و تنويع مصادر الدخل بحيث يعتمد على القطاع الفلاحي ، الصناعي ، السياحي و الخدمات .

– العمل على النهوض بالنمو الإقتصادي لمواجهة التحديات التي تفرزها الأزمة المالية من بطالةوفقروتدهورالقدرة الشرائية .

– تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة حيث أنها أقل تأثرا بالأزمة المالية العالمية.

– ضرورة مساهمة البنوك في تمويل الإستثمارات الحقيقية ، و إصلاح المنظومة البنكية من خلال إتباع الأدوات و قواعد التسيير البنكي وفق المعايير الدولية .

– ضرورة جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة و إسهام الكفاءات الجزائرية الموجودة بالخارج في إنعاش الإقتصاد الوطني ، و ذلك بالعمل على تهيئة بيئة مستقرة و محفزة للإستثمار خاصة القطاعات خارج المحروقات .

– تحسين إدارة المخاطر و السرعة في إتخاذ القرار لمواجهة الأزمة المالية العالمية .

– ضرورة الضغط على الواردات لمواجهة النقص في حصيلة الصادرات و الحفاظ على فائض الميزان التجاري.

– ترشيد النفقات العامة و مكافحة كافة أشكال الفساد و مظاهر تبذير المال العام .

– ضرورة تنويع الإحتياطات من النقد الأجنبي لزيادة حصص العملات الحرة الرئيسية على حساب الدولار.

– ضرورة توفير المعلومات المالية من طرف البنك المركزي و إنتهاج أسلوب الشفافية لاجتناب المضاربة .

خلاصة الفصل الثاني:

لقد أكدت الأزمات البترولية ضعف الاقتصادي الجزائري بوجه عام وقابليته الكبيرة للتأثر

بالصدمات الخارجية ويعزى هذا الأمر كله بصورة رئيسية إلى ضيق القاعدة الإنتاجية التي أدت إلى تمركز هيكل الصادرات حول عدد محدود من السلع الأولية والمواد الخام إذ شكل البترول معظم الحجم التجاري للصادرات الجزائرية بنسبة تفوق 90% وهذا المؤشر يعتبر من أخطر المؤشرات الاقتصادية في العالم فهذه السلعة وكما رأينا أصبحت تتحدد أسعارها في السوق العالمية وهي تتعرض لعدة عوامل معظمها في سلة الدول الصناعية صحيح أن قرارOPEP بزيادة الأسعار في فترة السبعينات قد حققت منه الجزائر فوائض مالية كبيرة أحدثت تغييرا جذريا في بنية الاقتصادالجزائري إلا أنه ابتداءا من سنة 1983 دخلت السوق البترولية العالمية مرحلة جديدة تحولت فيها لصالح المشتري بعدما ظلت ولفترة لصالح البائعين ، هذا الوضع أدخل الاقتصادالجزائري إلى حالة عَدم الاستقرار فتذبذب أسعار البترول بين هبوط شديد وارتفاع يقلق البلدان المنتجة و يجعلها في بلبلة من أمرها مثلما حدث في كل الأزمات البترولية التي تعرض لها الإقتصاد الجزائري خلال فترة دراستنا.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (2- 1)	تطور العوائد النفطية لدول الأوبك سنتي (1973-1974).	27
الجدول (2- 2)	تطور إنتاج النفط الخام في العالم خلال الفترة (1970-1984).	30
الجدول (2- 3)	الاحتياطي العالمي للنفط الخام خلال الفترة (1972-1980).	32
الجدول (2- 4)	الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي خلال الفترة (1973-1983).	33
الجدول(2_5)	الإحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي خلال الفترة (1976-1983).	34
الجدول (2-6)	النمو الاقتصادي و التغير في الطلب على النفط خلال الفترة (1997-2000).	41
الجدول (2-7)	تطور المخزون النفطي العالمي سنتي (1998-1999).	41
الجدول (2_8)	الميزان التجاري لعامي 97-98	43

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (2- 1)	تطور أسعار العقار في الولايات المتحدة الأمريكية	46
الشكل (2- 2)	تطور المشتقات المالية	47
الشكل (2- 3)	تطور سوق المشتقات المالية	48

الخاتمة

خاتمة عامة :

لقد جاء هذا البحث في فصلين أشرنا في الفصل الأول للطاقة وأهميتها الإقتصادية وخاصة إرتباطها بالنموا الإقتصادي ثم كان التركيزعلى أهمية البترول في الإقتصاد الجزائري وكذلك المراحل الأولى للبترول الجزائري وأيضا مرحلة التأميم في قطاع المحروقات الجزائري ثم إنضمام الجزائر لمنظمة الأوبك وتحدثنا كذلك على الجباية البترولية وكيفية حسابها وأهمية ومكانة الجباية البترولية في الإقتصاد الوطني وفي الفصل الثاني تحدثنا على الأزمات الإقتصادية وأثرها على إنتاج وإحتياطي النفط فأشرنا إلي الصدمة النفطية الأولي والثانية والصدمة النفطية المعاكسة لسنة 1986 وتحدثنا كذلك على الأزمة المالية لسنة2007 وأسباب تأثرالإقتصاد الجزائري بهذه الأزمة وأثرها على الإقتصاد الجزائري.

ولقد توصلنا في الأخير إلي الإستنتاجات التالية:

إن نموذج الطاقة السائد حاليا هو نموذج غير متوافق مع البيئة ولايستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة ، ينبغي العمل على التحول عنه في إطار إستراتيجية عالمية موحدة تشمل جميع دول العالم إن الطاقة المتجددة غير قادرة على منافسة الطاقات الأحفورية نظرا لمحدودية إستخدماتها ومدى توفرها على الطاقة الكافية .

إن الحل الوحيد لمواجهة مشكلة نضوب الطاقات الأحفورية هو التوجه إلى الطاقات النظيفة .إذا نظرنا إلى النتائج المعتبرة التي حققتها سوناطراك منذ التسعينات و التي تميزت بالشراكة المكثفة، فالشراكة الأجنبية زيادة عن مساهمتها في تمويل استثمارات القطاع، مكنت سوناطراك من تقوية عائدها البترولي واستغلال ثرواتها البترولية و الغازية هذا ما سمح للجزائر و خاصة لسوناطراك التي غابت عن سوق الطاقة العالمي أن تصبح من بين اكبر المكتشفين للبترول.

يشكل قطاع البترول الثروة الوطنية وفرصة تاريخية للاستخدام الاقتصادي، إذا ما تم تبني إستراتيجية شاملة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، تعمل على استغلال الاحتياطات المتاحة ضمن سياسة رشيدة، وفي إطار تنظيم وتشريع بترولي يتكفل بحماية هذه الثروة وعدم هدرها، وتوظيفها بما يخدم الاقتصاد الوطني حاليا ويحفظ للأجيال المقبلة حقها منها مستقبلا.

التوصيات والاقتراحات :

إن الخطأ الذي وقعت فيه الجزائر هو أنها رفضت التعامل مع حالة ارتفاع الأسعار باعتبارها وضعا مؤقتا وعابرا وكانت الحكمة تقتضي منها إعادة النظر فورا في سياستها البترولية والتنموية والاستهلاكية على السواء لذلك أصبح هناك ضرورة لتبني نظرة متوازنة حول آثار الثروة البترولية وما تحمله من منعكسات كثيرة إن الحاجة ملحة اليوم لإقامة صناعات ضخمة في الجزائر لتصنيع المنتجات البترولية للحصول على القيمة المضافة الحقيقية لثروتنا الناضبة وتقوية إقتصادنا وإدخال مفاهيم أخرى للمواطن الجزائري مثل التنويع الإقتصادي و تشجيع الصادرات خارج المحروقات .

إمكانيات الإستثمار في الجزائر وطرق الإستهلاك الرشيد بالإضافة إلى وقف تهميش القطاع الأول في الأخير نقول أن تكهنات الكثير من الخبراء بأن الألفية الحالية هي تدشين لعصر ما بعد البترول بفعل التقدم التكنولوجي الذي شهده العالم إلا أن ذلك لم يؤثر على قيمة البترول ومكانته العالمية كأهم الموارد الإستراتيجية في عالمنا وحتى لسنوات طويلة فهو موضوع الإهتمامات الدولية والإقليمية الأول ومركزالدائرة التي تدور حولها دوائر التنافس الدولي والإقليمي وإن حجم المعروض من البترول هو أحد محددات الإستراتيجية للدول العظمى والإقليمية في مقابل الطلب المتعاظم عليه

قائمة المراجع

المراجع بالعربية

الكتب:

1_محمد أحمد الدوري : محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983 .

2_حسين عبد الله :البترول العربي :دراسات اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية القاهرة، . 2003 .

3_يسري محمد أبو العلا :مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية القاهرة، . 1996 .

4_فريد النجار :إدارة الشركات البترولية وبدائل الطاقة :قراءة إستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 .

5_سعيد بن عيش الجباية، شبه الجباية الجمارك، أملاك الدولة، الطبعة الأولى، 2003.

6- مداخلات الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كمال رزيق، جامعة البليدة 2003 .

7_د.سيد فتحي احمد الخولي ، اقتصاد النفط ، ط5، دار زهران للنشر والتوزيع "شارع عبد القدوس الانصارى السليمانية.جده ، 1997.

8_د-محمد محروس إسماعيل ، اقتصاديات النفط والطاقة، ط1 ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ،1988 .

9_د سيد فتحي احمد الخولي، اقتصاد النفط ، ط5 ، دار زهران للنشر والتوزيع "شارع عبد القدوس الانصارى السليمانية.جده،1997

10- ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية (86-89) دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة.

11_ زايري بلقاسم، الأزمة المالية المعاصرة: الأسباب والدروس المستفادة، الملتقي الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، 25-26 نوفمبر 2005،جامعة شلف.

12_سامي بن ابراهيم السويلم، الأزمة المالية رؤية إسلامية، الملتقي الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، 25-26 نوفمبر 2005،جامعة شلف.

13_حسين حسين شحاتة، أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي، المكتب التعاوني للدعوة وتوعية الجاليات بالربوة، الرياض، 2008.

الرسائل الجامعية:

[1]_ لقاسم زيلي :دور المحروقات في تمويل التنمية" حالة الجزائر"، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة باتنة، السنة الجامعية 1994-1995.

2_قويدري قوشيح بوجمعة ، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العوم الاقتصادية ، جامعة الشلف ، الجزائر ،2009/2008 .

3_رسالة ماجستير، "انعكاسات السوق البترولية على الاقتصاد الجزائري".

مجلات ووثائق:

[1]_ علي كمال :ملف الإنسان والتأميم، مجلة النفط والتنمية، السنة الخامسة، العدد9 ، حزيران(يونيو)1980 .

2_الدستور الجزائري 1976 ، مركز الإعلام والتوثيق لوزارة الداخلية.

3_ لخضر غري، الجباية البترولية في الجزائر، جريدة صوت الأحرار، 27 أفريل 2004، العدد 1972 .

المراجع بالفرنسية:

1_ Abdelhamid MEDFOUNI: L'économie industrielle dans la filière gaz naturel dans les Thèse présentée pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'état es sciences pays sous économiques, Université D

..2002 de Constantine.

2_J. P. FAVENNC et J. B. DUBREUIL, Quelle énergie pour l'Afrique, in: Revue Medenergie, N°16,

Juillet 2005

3- Rabah MAHIOUT: OP. cit,

4- SONATRACH : Rapport annuel 2005

5_Abdelkader SID-AHMED: Développement sans croissance : L'expérience des O.P.U, Alger, 1983. économies pétrolières du tiersmonde

6_Antoine AYOUB: Le Pétrole – Economie et Politique, Imp. Jouve, Paris, 1996.

7_Abdelkader HAMMOUCHE: L'Autre OPEC, OPU , Alger 1988.

Ibid. 179

المواقع الإلكترونية:

1 -http://www.alaswaq.net/views/2008/10/12/18895.html

2 -www.ons.dz

3 -www.imf.org

4 -www.forums.bladi-dz.com